الفصل الثاني

الدراسات السابقة

٢,١ التمهيد

تعد مسألة اختيار مهنة المستقبل من أهم القرارات والقضايا التي تهم الفرد في الوقت الحاضر؛ لما تحمله من تأثيرات إيجابية أو سلبية في حياته. وقد أدت تطورات الحياة في الوقت الراهن، واتساع دائرة المعارف الإنسانية، وتعدد الخبرات، وظهور وسائل جديدة للعمل، وظهور مهن كثيرة ومتنوعة، إلى إبراز الحاجة إلى إدخال الجوانب المهنية ضمن البرامج التعليمية وأهداف مؤسساتها، وذلك للمواءمة بين توجهات الأفراد المهنية، ونوعية متطلبات سوق العمل من المهن وحجمها استجابةً لتلبية احتياجات الأفراد والمجتمع، إضافة إلى رفع مستوى وعي الشباب ومهاراتهم بها .

٢,٢ التعليم والتدريب المهني

يرتبط التعليم والتدريب المهني والتقني بإكساب المهارات الفنية والسلوكية، وتأمين المؤهلات المحددة لمقابلة احتياجات سوق العمل، مما يساعد على مواجهة الخلل الهيكلي بين العرض والطلب في أسواق العمل، فالتدريب والتأهيل يؤدي إلى زيادة الإنتاجية مما يؤدي إلى زيادة الثقة بالنفس، ورفع الروح المعنوية للعمال وتحسين الرضا الوظيفي ورضا المستفيدين من الإنتاج أو الخدمات، ما يساعد على المنافسة في سوق العمل الداخلي والخارجي.

ومن الممكن الفصل بين عمليتي التدريب والتشغيل فكلاهما يؤدي إلى تحقيق العمالة الكاملة والمحافظة على استقرارها والمعاونة في خلق فرص عمل وتطبيق حق العمل لجميع المواطنين دون تفرقة، والارتقاء بمستويات العمالة في الأنشطة الاقتصادية المختلفة، وتحقيق أقصى كفاءة للعمالة بتسهيل حصول المنشآت على العمالة المطلوبة والمناسبة، ومساعدة الأفراد في اختيار المهنة والتكيف فيها، والمشاركة في الحد من البطالة، والمعاونة في تطبيق نظام التأمين ضد البطالة. ومن المهم أن تقوم الدول العربية بالتنسيق بين الجهود التدريبية والاحتياجات الحالية والمستقبلية لأسواق العمل العربية والعالمية من المهن والتخصصات (حلب، ٢٠١٢).

٢,٢,١ نشأة التعليم المهني والتقني في فلسطين

يمكن القول بأن نشأة نظام التعليم والتدريب المهني في فلسطين تعول إلى ما قبل ١٤٤ عاماً، عندما سمحت الحكومة العثمانية للسكان والطوائف عام ١٨٥٦ بإنشاء المدارس التي تراها مناسبة لرعاياها، والذي أدى إلى انتشار المدارس العربية الإسلامية الخاصة والمدارس التبشيرية الأجنبية (وفا، ٢٠١٩) ومن هذه المدراس مدرسة دار الأيتام السورية "مدرسة شنلر" التي أنشأها شنلر عام ١٨٦٠، والتي تعد أول مدرسة أجنبية اهتمت بالتدريب المهني والحرفي واليدوي حيث تم إنشاء عدد من المشاغل للتدريب كالخياطة والنجارة، والحدادة، وتجليد الكتب، والطباعة، وصناعة الأحذية، والخراطة، وصناعة الفخار، وكانت تهدف إلى تمكين الأيتام من إعالة أنفسهم عن طريق اكتساب مهنة ما (وفا، ٢٠١٩). وفي عام ١٨٦٣ أنشئت مدرسة السالزيان في بيت لحم والتي هدفت إلى تحقيق الأهداف نفسها لمدرسة شنلر، وتم إنشاء دار الأيتام الإسلامية في القدس عام ١٩٢٢ وذلك في عهد الانتداب البريطاني، والتي تم إنشائها كمدرسة صناعية لمساعدة الأيتام والمعوزين في توفير حياة كريمة عن طريق اكتساب مهنة معينة في هذه المدرسة (وفا، ٢٠١٩).

وفي عام ١٩٣٠ أنشئت مدرسة خضوري الزراعية في طولكرم، لتدريب طلبة القرى العرب الذين أنهوا الدارسة الابتدائية على أسلوب الزراعة العامة لمدة سنتين دراسيتين، وتم زيادتها إلى ثلاث سنوات عام ١٩٤٣، ويعود الخريجون، كمزارعين ناجحين، ليعملوا في قراهم وليدربوا غيرهم من المواطنين. وقد أنشئت أول مدرسة مهنية حكومية في حيفا في عام ١٩٣٣. كما أنشئ أول مركز تدريب في القدس عام ١٩٤٨ عن طريق الاتحاد اللوثري، نقل إلى بيت حنينا في عام ١٩٦٤، وكان معظم الطلبة المسجلين في هذا المركز من الأيتام وأولاد العائلات الفقيرة واللاجئين (وفا، ٢٠١٩).

ومنذ عام ١٩٥٨، إبان الحكم الأردني، غطى نظام التعليم والتدريب المهني والتقني مرحلة التعليم الثانوية ومرحلة التعليم العالي تحت مظلة وزارة التربية والتعليم الأردنية، حيث أنشأت الحكومة ووكالة الغوث الدولية عدداً من المدارس المهنية ومراكز التدريب المهني وكليات المجتمع (وفا، ٢٠١٩).

إلا أنه في عهد الاحتلال الإسرائيلي تراجع هذا لقطاع حيث كان يفتقر إلى الإدارة الموحدة والتشريعات الفعالة، بالإضافة إلى الإهمال المتعمد من قبل سلطات الاحتلال، حيث عمل على توجيهه لخدمة الاقتصاد الإسرائيلي عن طريق إنشاء مراكز تدريب مهنية تقليدية تنظم دورات تدريبية قصيرة من ٣ إلى ٨ أشهر، غالباً في مهن الإنشاءات ليعمل الخريجون في إسرائيل كعمال محدودي المهارات، وبأجور منخفضة، وبذلك يتم استنزاف الموارد البشرية الفلسطينية، وبأقل مردود للاقتصاد الفلسطيني (وفا، ٢٠١٩).

أما في عهد السلطة الوطنية الفلسطينية حدث تطور للتعليم والتدريب المهني، من خلال اهتمام المؤسسات الرسمية والأهلية وأخذ هذا القطاع يستعيد أنفاسه من جديد بافتتاح العديد من مراكز التعليم والتدريب المهني وطرح العديد من البرامج والتخصصات الجديدة التي تتلاءم مع احتياجات سوق العمل في المجتمع الفلسطيني وتوفير الكادر المؤهل للتعليم والتدريب (وفا، ٢٠١٩).

٢,٢,٢ أهمية التعليم المهني والتقني

يساهم التعليم المهني والتقني في تحقيق العديد من الفوائد، والتي على رأسها إعداد العمالة الماهرة من الموارد البشرية في مجالات الصناعة والزراعة والتجارة والتمريض؛ كما يساهم في تزويد سوق العمل بالكادر البشري المدرب تدريباً علمياً؛ وفي إعداد الطلبة لمواصلة تعليمهم في مؤسسات التعليم العالي (عطوان، ٢٠٠١).

٢,٢,٣ أهداف التعليم المهني والتقني

تشترك برامج التعليم المهني بمجموعة من الأهداف العامة والتي من أهمها إعداد الدارس لمزاولة مهنة معينة، ورفع كفاءته في المهنة التي يمارسها ضمن مفهوم التعليم المتواصل والتربية المستدامة، وأيضاً تطعيم التعليم العام بجوانب مهنية وتقنية (المصري، ١٩٩٠). ومن ناحية أخرى هناك أهداف خاصة يميز كل نوع من هذه الأنواع الثلاثة لبرامج التعليم المهني تختلف باختلاف طبيعة هذه البرامج والفئات المستهدفة فيها، وتتمثل الأهداف العامة للتعليم المهني والتقني في (عطوان، ٢٠٠١):

- تنمية الاتجاهات الإيجابية لدى المتدربين لاحترام العمل والنظر إليه كأحد القيم الرئيسة التي يستمد منها المجتمع توجهات نموه وتطوره؛
- المساهمة في تحقيق تنمية متوازنة للقدرات الجسدية والعقلية والوجدانية للفرد والقيم الأخلاقية والجمالية لديه.
- توفير التسهيلات المناسبة لحصول الفرد على المهارات التي تتجاوب مع حاجاته ورغباته، والنمو بذلك لأقصى ما تؤهله له قدراته، وتساهم في تحسين الفرص أمامه

إن تحقيق هذا الأهداف يستوجب أن يتم تصميم برامج التعليم المهني لتراعي خصائص الفئات المستهدفة والفروق الفردية، وأن يتم بناؤها على أساس علمي وفني متين، كما يجب أن تكون ذات قاعدة عريضة بعيدة عن التخصص الضيق، من خلال مراعاة متطلبات الفرد وتطلعاته.

وتتمثل أهداف التعليم المهني والتقني في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية في: المواءمة بين المهارات التي يحصل عليها الطالب عن طريق التعليم المهني وبين حاجات المجتمع ومتطلبات التنمية الاجتماعية والاقتصادية وكذلك المواءمة بين الحاجات القائمة والمتوقعة من مختلف المستويات والتخصصات وبين برامج الإعداد المهني بشكل عام (أبو شعيرة، ٢٠٠٨).

ولتحقيق هذه فإنه يستدعي التجاوب والتنسيق بين حاجات الاقتصاد ومجالات العمل في البرامج التدريبية، كما يستدعي تحديث البرامج التدريبية وتطويرها حسب الحاجة، وكذلك توفير أنواع مختلفة من التدريب لدخول المهنة أو لتغييرها أو لرفع كفاءة العاملين وغير ذلك، حتى تتجاوب مع الحاجات المتطورة لمجالات العمل المختلفة؛ بالإضافة إلى تعزيز وتطوير قدرات الدارس على فهم المبادئ العلمية والتطبيقات التقنية المستخدمة في مختلف مجالات العمل والإنتاج. الأمر الذي يستدعي توثيق العلاقة بين المهارات الأدائية والمعلومات والمفاهيم العلمية والفنية، كما يستدعي الاستفادة من التجارب الميدانية والتطبيقات في مواقع العمل والإنتاج بقدر الإمكان؛ وتعميق فهم الدارس للعلاقات الاقتصادية والاجتماعية السائدة في مجالات العمل مما يستدعي تهيئته للاندماج في الحياة العملية.

ويرى بدرخان (٢٠١١) إن تحقيق هذا الأهداف يقتضي عدة ممارسات سليمة ومفيدة منها: الاقتصاد والاهتمام بعناصر كلفة العمل والإنتاج، السلامة والأمن للأفراد والتجهيزات، الاهتمام بالبيئة والمحافظة عليها وحمايتها من آثار العمل المهني، الربط بين متطلبات السوق واحتمالاته ونوعية المنتجات وتكاليفها، الإلمام بتشريعات العمل والعلاقات المهنية، التنظيم والإدارة في العمل المهني، تطوير القدرات

الإبداعية من ناحية والاتجاهات نحو العمل المهني بأبعاده ومتطلباته وقيوده المختلفة من ناحية أخرى. وينعكس تحقيق هذا الهدف لدى الدارس على نوعية الأعمال وأساليب التدريس التي يلجأ إليها مصمم البرنامج والقائم عل تنفيذه من المعلمين المهنيين، المحافظة على التقاليد الحرفية الوطنية ونقلها وتطويرها، وذلك من خلال الأنماط المحلية والبيئية التي تراعى عند تصميم برامج التعليم المهني وتنفيذها، الانسجام مع مبدأ التعليم المستمر والتربية المستدامة، وذلك بالنظر إلى التعليم المهني على أنه حلقة من حلقات نمو الفرد المتواصل (المصري، ١٩٩٠). وأيضا أوردت دنيا الوطن (٢٠١٦) أن من أهداف التعليم المهني والتقني القضاء على البطالة؛ تأهيل القوى البشرية المدربة لسوق العمل ضمن مستويات المهارة؛ خدمة سوق العمل الفلسطيني، وإتاحة الفرص للأيدي العاملة.

وفي البيان (٢٠١٨) ذُكر أن من أهدافه تحقيق التنمية المستدامة، والنمو والنهوض بالدولة؛ تحقيق النمو الاقتصادي، والتخفيف من عبئ الفقر؛ توفير المهارة والمعرفة التي يريدها أصحاب سوق العمل لتلبية احتياجاتهم.

٢,٢,٤ عناصر التعليم المهني والتقني

أشار عدد من الباحثين والمؤلفين إلى أن العناصر والخطوات الثلاث التي اقترحها بارسونز كان لها إثر كبير على الإجراءات المتبعة في التعليم المهني، إضافة إلى أن وجهة نظر بارسونز أدت إلى نشوء اهتمام كبير بالتوجيه المهني في أمريكا، وهذه العناصر والخطوات هي، الأولى أن يعرف الفرد نفسه (استعداداته، قدراته، ميوله، مصادر قوته، حدوده)؛ الثانية هي المعرفة بمتطلبات وشروط النجاح لكل مهنة أو مجموعة من المهن، وميزاتها وعيوبها والفرص والمزايا التي تتيحها؛ اما الثالثة فهي اتخاذ قرار واعي يعتمد على الموائمة

أو المطابقة بين الحقائق والمعلومات التي تم جمعها في الخطوتين السابقتين. بمعنى آخر، هذه الخطوة تتضمن تفكير حقيقي أو إرشاد للربط بين المعلومات الشخصية والمعلومات المهنية (Zunker، ٢٠٠٢).

٢,٢,٥ أشكال وأنواع التعليم المهني والتقني

تتعدد وتتنوع أشكال التي يكون عليها التعليم المهني والتقني، فقد يكون في المدارس الثانوية المهنية؛ كليات المجتمع؛ مراكز التعليم المهني التابعة لوزارة العمل الفلسطينية؛ مراكز التدريب المهني التابعة لوكالة الغوث والجمعيات الخيرية والأهلية؛ وأخيراً المراكز الثقافية والخاصة.

٢,٢,٦ المعوقات التي تواجه التعليم المهني والتقني

يعاني هذا النوع من التعليم من العديد من المشكلات التي تحول بينه وبين تحقيق الهدف وهي، قلة الإقبال على المدارس والمعاهد الثانوية المهنية، حيث يتجه الطلاب إلى التعليم الثانوي العام؛ وعدد من الملتحقين بهذا النوع من التعليم هم من الطلاب المتدنية معدلاتهم، مما يؤدي إلى ضعف مستوى الخريج؛ كذلك النظرة المتدنية للتعليم الفني والتدريب المهني من جانب الطلاب وأولياء الأمور والمجتمع بشكل عام؛ بالإضافة إلى عدم توافق مناهج هذا النوع من التعليم مع متطلبات سوق العمل؛ والافتقار إلى وجود المؤهل الكفؤ؛ وضعف القدرة الاستيعابية للكليات التقنية، ومحدودية القبول بالجامعات؛ كذلك ضعف التكوين الثقافي لخريج هذا النوع من التعليم، مما يحد من التعامل مع التقنية؛ وأخيراً ضعف التكامل بين الجانب النظري والجانب العملي (عياد، ٢٠١١).

وقد ذكرت عقاد (٢٠١٨) أن هناك معوقات أخرى تواجه التعليم المهني والتقني وهي، تعدد تبعية مؤسسات التعليم والتدريب لجهات مختلفة لكل منهل سياستها ونظمها وأهدافها موجهة أساساً للعرض

والكم فقط؛ والاختلاف الكبير بين مستويات الخريجين–حتى في النظام الواحد–وبين المستوى الحقيقي للشهادة الممنوحة؛ كذلك البيروقراطية والمركزية المفرطة التي لا تسمح بأي مواجهة للاحتياجات المحلية أو لبرامج تأهيل ورفع مستوى كوادرها المحلية؛ وقصور الملومات الحقيقية عن احتياجات سوق العمل لضعف أسلوب الاستقصاء ولعدم مصداقيتها وضعف مشاركة القطاع الخاص؛ بالإضافة إلى تواضع التمويل المتاح–الحكومي والخاص–لتطوير مؤسسات التعليم المهني؛ وعدم وجود مسارات أفقية ورأسية للاتصال بين نظم التعليم المهني تسمح بالدخول والخروج منه وفق قدرات الأفراد وإمكاناتهم وظروفهم.

٢,٢,٧ خصائص التعليم المهني والتقني

هناك عدد من الخصائص التي لابد من توافرها في برامج التعليم المهني الناجح لضمان الفاعلية والكفاءة، من أهمها، الصلة الوثيقة بالأهداف التعليمية والتربوية من جهة وبعالم العمل والإنتاج من جهة أخرى؛ انسجام برامج التعليم المهني مع العملية التربوية بإطارها الواسع وهيكلها الشامل فتشكل عنصراً من عناصر التنمية المتوازنة والمستمرة لقدرات الفرد؛ التحديث والتطوير المستمر في الوسائل والأساليب ومواكبة التطورات التكنولوجية؛ والتكامل والمزج بين التدريب في مواقع العمل (التدريب اللامؤسسي) والتدريب في المؤسسة التعليمية (التدريب المؤسسي)؛ بالإضافة إلى المردود الاقتصادي العالي وينعكس ذلك عادة على كفاءة الأساليب التدريبية المستخدمة ونوعية التجهيزات وطرق الاستفادة من التسهيلات التدريبية المختلفة؛ والتفاعل والتكامل بين المهارات الأدائية والتطبيقات العلمية من جهة، وبين المعلومات النظرية الفنية والأسس العلمية التي تدعم هذه المهارات من جهة أخرى؛ كما أن التعليم المهني الناجح يكون في التخطيط له، وتصميمه وتنفيذه منسجماً مع البيئة، ويحافظ عليها ويبتعد عن تلويثها، ويوفر السلامة للعاملين والتجهيزات (المصري، ١٩٩٥).

٢,٢,٨ التعليم المهني والتقني في وزارة التربية والتعليم الفلسطينية

يوجد (٧٨) مدرسة مهنية منها (١٣) مدرسة صناعية منها مدرستان إحداهما تحوي على فرع الاقتصاد المنزلي، والأخرى على الفرع الفندقي، إضافة إلى مدرستين زراعيتان و ٦١ مدرسة أكاديمية تشتمل على شعب تجارية، هذا وتشرف وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية على جميع هذه المدارس تربوياً. ويتوفر في هذه المدارس (٢١) تخصصاً في مجال التعليم الصناعي والتجاري والزراعي والفندقي والاقتصاد المنزلي، والجدول (٣) يبين التخصصات المتوفرة في المجالات المهنية المختلفة ومواقع تواجدها في الضفة الغربية وفي قطاع غزة أيضا الجدول (١-٢) التخصصات المهنية المتوفرة ومواقع تواجدها في المدارس الثانوية المهنية الفلسطينية للعام الدراسي (٢٠١٩):

الجدول ٢,١: التخصصات المهنية المتوفرة ومواقع تواجدها في المدارس الثانوية المهنية الفلسطينية

الفرع	المدرسة	التخصصات المتوفرة
الصناعي	نابلس الثانوية الصناعية عدد التخصصات = (١٣)	كهرباء استعمال راديو وتلفزيون، صيانة أجهزة حاسوب، الكرتونيات صناعية، ميكانيك سيارات، خراطة وتسوية، لحام وتشكيل معادن، أدوات صحية وتدفئة مركزية، تكييف وتبريد، نجارة، تنجيد وديكور، مساحة وبناء، اتصالات
	سيلة الظهر الثانوية الصناعية عدد التخصصات = (٧)	كهرباء استعمال، صيانة أجهزة حاسوب، الكرتونيات صناعية، كهرباء سيارات، ميكانيك سيارات، تكييف وتبريد، نجارة
	طولكرم الثانوية الصناعية عدد التخصصات = (١٠)	كهرباء استعمال، صيانة أجهزة الحاسوب، الكرتونيات صناعية، كهرباء سيارات، ميكانيك سيارات، تكييف وتبريد، نجارة، مساحة وبناء، راديو وتلفزيون، لحام وتشكيل معادن
	لخليل الثانوية الصناعية عدد التخصصات = (٦)	كهرباء استعمال، صيانة أجهزة الحاسوب، الكرتونيات صناعية، كهرباء سيارات، ميكانيك سيارات، نجارة

الجدول ٢,١، واصل

الفرع	المدرسة	التخصصات المتوفرة
الصناعي (واصل)	بنات دورا الثانوية المهنية عدد التخصصات =(١)	صيانة أجهزة حاسوب
	دير دبوان الثانوية الصناعية عدد التخصصات =(١٠)	كهرباء استعمال، راديو وتلفزيون، صيانة أجهزة الحاسوب، الكرتونيات صناعية، ميكانيك سيارات، لحام وتشكيل معادن، أدوات صحية وتدفئة مركزية، تكييف وتبريد، نجارة، مساحة وبناء
	سلفيت الثانوية الصناعية عدد التخصصات =(٤)	راديو وتلفزيون، صيانة أجهزة حاسوب، اتصالات، الكرتونيات صناعية
	جنين الثانوية الصناعية عدد التخصصات =(٤)	صيانة أجهزة حاسوب، صيانة آلات مكتبية، اتصالات، الكرتونيات صناعية
	دير البلح الثانوية الصناعية عدد التخصصات =(٧)	كهرباء سيارات، راديو وتلفزيون، صيانة أجهزة الحاسوب، الكرتونيات صناعية، كهرباء استعمال، ميكانيك سيارات، نجارة
	المدرسة الثانوية الصناعية/القدس عدد التخصصات = (٩)	كهرباء استعمال، راديو وتلفزيون، صيانة أجهزة الحاسوب، صيانة آلات مكتبية، خراطة وتسوية، لحام وتشكيل معادن، أدوات صحية وتدفئة مركزية، نجارة، تنجيد وديكور
	العيزرية الثانوية الصناعية عدد التخصصات =(١)	كهرباء استعمال
	عبد الله بن الحسين الصناعية عدد التخصصات =(٥)	كهرباء سيارات، ميكانيكا سيارات، صيانة أجهزة حاسوب، كهرباء استعمال، راديو وتلفزيون
	السلزيان الثانوية الصناعية عدد التخصصات =(٣)	كهرباء استعمال، راديو وتلفزيون، خراطة وتسوية
	بنات غزة الثانوية المهنية عدد التخصصات (٢)	صيانة أجهزة الحاسوب، اتصالات
	قلقيلية الثانوية الصناعية عدد التخصصات = (٤)	صيانة أجهزة الحاسوب، صيانة آلات مكتبية، اتصالات، الكرتونيات صناعية
زراعي	العروب الزراعية الثانوية المختلطة عدد التخصصات= (٢)	إنتاج نباتي، إنتاج حيواني

الجدول ٢,١، واصل

الفرع	المدرسة	التخصصات المتوفرة
	بيت حانون الثانوية الزراعية عدد التخصصات =(٢)	نتاج نباتي، إنتاج حيواني
فندقي	المدرسة الثانوية الصناعية /القدس عدد التخصصات =(١)	فندقي (يشمل تدبير واستقبال فندقي، خدمة وإنتاج طعام)
الاقتصاد المنزلي	بنات غزة الثانوية المهنية عدد التخصصات =(٢)	جميل، إنتاج ملابس
التجاري	(٦١) مدرسة	تجاري شامل (إداري ومالي)

المرجع: الإدارة العامة للتعليم المهني والتقني وزارة التربية والتعليم العالي (٢٠١٩)

وفي الأراضي المحتلة يُلاحظ أن الاهتمام بهذا القطاع التعليمي لم يصل بعد إلى مستوى أهميته، حيث أن المدارس المهنية محدودة العدد وعدد طلبتها قليلون عند مقارنتهم بأعداد الطلبة الذين يلتحقون بالقسم الأكاديمي سواء في الفرع العلمي أو الأدبي، بالإضافة إلى أن تجهيزات المدارس دون المستوى المطلوب (القيق ومسودي، ١٩٩٠).

٢,٣ الدراسات السابقة

من خلال البحث والمسح والاطلاع المكتبي على العديد من الدراسات والأبحاث ذات العلاقة بموضوع الدراسة، تم تناول بعض الدراسات السابقة التي تناولت مفردات الدراسة وعلاقتها ببعضها.

كما تناولت الدراسات السابقة إثر متغيرات الدراسة الحالية وهي الدعم المادي؛ التسهيلات المقدمة؛ نظرة المجتمع للتعليم المهني والتقني؛ التخصصات والبرامج المطروحة؛ المتابعة والتقييم الشامل لمخرجات التعليم المهني في مستوى إقبال الطلبة في الضفة الغربية في فلسطين.

وقد تم تصنيف الدراسات إلى دراسات عربية ودراسات أجنبية، وتم عرض تفاصيل هذه الدراسات من الأحدث إلى الأقدم مع ذكر أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسات مع التعليق لاحقاً على هذه الدراسات وربطها بالدراسة الحالية.

٢,٣,١ الدراسات العربية

١. دراسة الدماغ وأبو حجير (٢٠٢٢)، بعنوان: "واقع التعليم والتدريب المهني والتقني في فلسطين ودوره في ريادة المشروعات الصغيرة".

هدفت الدراسة إلى دراسة واقع التعليم والتدريب المهني والتقني في فلسطين ودوره في ريادة المشروعات الصغيرة، الأمر الذي يساهم في تحقيق التنمية المستدامة، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، والاستبانة أداة لجمع البيانات، وتكونت عينة الدراسة من (١٨٠) مفردة موزعة على أصحاب المشروعات الصغيرة، وتوصلت الدراسة لعدة نتائج، منها: وجود موافقة متوسطة حول واقع مستوى التعليم والتدريب المهني والتقني، ووجود تأثير إيجابي لمحاور واقع التعليم والتدريب المهني التقني بكافة أبعاده في ريادة المشاريع الصغيرة.

تتفق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في أنها تناولت التعليم والتدريب المهني والتقني في فلسطين، إلا أنها تدرس واقعه بالإضافة إلى دوره في ريادة المشاريع الصغيرة، وتحقيق التنمية المستدامة، لذلك تختلف عن دراستي في أنها لم تتناول عوامل إقبال الطلبة على هذا التعليم والتدريب، ودور وزارة التربية والتعليم في تشجيع هذا الإقبال.

٢. دراسة صقور والماز (٢٠٢٢) بعنوان: "التعليم والتدريب التقني والمهني من أجل إنعاش وإعادة إعمار سورية – دراسة حالة من المنظور السوري"

هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على أهمية التعليم والتدريب التقني والمهني كسلاح من أسلحة البناء الجماعي للتعافي بعد الأزمة في سورية، وتبحث في ضرورة تفعيل وتحديث نظام التعليم والتدريب التقني والمهني في سورية، من أجل معالجة الآثار المدمرة لأزمة السنوات التسع في البلاد، إضافة إلى تلبية احتياجات القوى العاملة الماهرة لمرحلة إعادة البناء، واقترحت الدراسة التعليم والتدريب التقني والمهني أداة فعالة للتكيف مع التغيير الجذري في سوق العمل المحلي، وكذلك البنية الاجتماعية، ويُبنى هذا الاقتراح على الدروس المستفادة من الدول الأخرى ذات التجارب المماثلة التي تؤيدها المنظمات الدولية المتخصصة المتعددة، وأُختبر الاقتراح من خلال دراسة كمية عن طريق استخدام الاستكشاف الاستقصائي على طلاب الماجستير المهني في إدارة الأعمال في الجامعة الافتراضية السورية الذين يمثلون المجتمع السوري، كما أنهم يعدون مشاركين في برنامج تعليم مهني غير أكاديمي، وتألفت عينة الدراسة من (٨٠) مفردة، وتوصلت الدراسة إلى أنه يمكن استخدام التعليم والتدريب التقني والمهني أداة تنموية فعالة للحفاظ على السلام وتعزيزه في سورية، وتؤكد على الحاجة الملحة لتصميم استراتيجية وطنية للتعليم والتدريب التقني والمهني مع مزيد من المراجعة للهيكل الحكومي الحاكم والبحث عن تمويل مبكر أيضاً.

تتفق هذه الدراسة مع دراستي في تناولها للتعليم التقني والتدريب المهني، واستفادة الباحثة من مخرجات هذه الدراسة في إظهار أهمية التعليم التقني والمهني في التنمية الاقتصادية، وتختلف هذه الدراسة عن دراستي في مجتمع الدراسة حيث تناولت هذه الدراسة البيئة السورية والتي تحتاج إلى إعادة إعمار.

٣. دراسة (الشهراني والشهراني، ٢٠٢٢)، بعنوان: "تصور مقترح لتفعيل دور التعليم التقني في تلبية متطلبات سوق العمل في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠م"

هدفت الدراسة إلى تفعيل دور التعليم التقني بالمملكة العربية السعودية في تلبية متطلبات سوق العمل في ضوء رؤية المملكة (٢٠٣٠)، والتعرف على واقع نظام التعليم التقني في المملكة، والكشف عن التحديات التي تواجه مؤسسات العليم التقني، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، والاستبانة أداة لجمع البيانات، وتكونت عينة الدراسة من (١١٠) من قيادات وأعضاء هيئة التدريب والهيئة الإدارية بكليات التقنية في بيشة، وتوصلت الدراسة لعدة نتائج، منها: أن محور واقع التعليم التقني في المملكة كان بدرجة متوسطة، ومحور التحديات كان بدرجة كبيرة، وأظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول جميع محاور الدراسة تعزى إلى متغير (نوع المنشأة، المسمى الوظيفي، المؤهل العلمي، عدد سنوات الخبرة، عدد الدورات التدريبية التي تم الالتحاق بها).

استفادة الباحثة من هذه الدراسة في التعرف على بعض التحديات التي تواجه التعليم التقني والمهني في بيئات أخرى كالبيئة السعودية، وإظهار تأثير المتغيرات المختلفة على استجابات المبحوثين حول التعليم التقني كنوع المنشأة والمسمى الوظيفي، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة، والدروات التي تم الالتحاق بها.

٤. دراسة العندس (٢٠٢٢)، بعنوان "تطوير التعليم التقني والمهني السعودي– الكليات التقنية العالمية"

هدفت الدراسة إلى التعرف على مستوى رضاء خريجي الكليات العالمية نحو الكليات الملتحقين بها، وحصر الأسباب المعينة على التحاق خريجي الكليات العالمية بها، واعتمدت الدراسة على المنهج المسحي والمنهج التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج، منها: أن مستوى رضاء الطلاب عن الكليات العالمية كان يميل إلى الإيجابية المتوسطة، وأظهرت الدراسة وجود فروق بين متوسطات استجابات أفراد الدراسة حول مدى مستوى رضاهم عن الكليات العالمية تبعاً لاختلاف التخصص، حيث كان تخصص صيانة

الطائرات هو الأعلى على كافة التخصصات، وأظهرت الدراسة أن أهم الأسباب التي دفعت الطلاب للالتحاق بالكليات العالمية هو أهمية التدريب التقني والمهني لاقتصاد المملكة العربية السعودية، واتفاق ميولي الشخصية ما مع ما درسته في الكلية العالمية، وحاجة سوق العمل لخريجي التدريب المهني والتقني، وسهولة التعليم/ التدريب، والدعم الحكومي المقدم لخريجي التدريب التقني والمهني.

استفادة الباحثة من هذه الدراسة في التعرف على الأسباب التي تدفع الطلبة للالتحاق بالتعليم التقني والمهني، والتي تمثلت في الاهتمامات الشخصية وتلبية لاحتياجات سوق العمل، إضافة إلى وجود دعم حكومي مقدم لخريجي التدريب التقني والمهني.

٥. دراسة الزيدات (٢٠٢١)، بعنوان: "واقع التعليم والتدريب المهني لطلبة المدارس في المرحلة الثانوية"

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع التعلم والتدريب المهني لطلبة المدراس في المرحلة الثانوية في عمان، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم تصميم استبانة كأداة لجمع البيانات، وتكونت عينة الدراسة من (١١٢) طالباً وطالبة في مدارس محافظة عمان، تم اختيارهم بالطريقة الميسرة، وأشارت نتائج الدراسة إلى مستوى مرتفع لواقع التعلم والتدريب المهني لطلبة المدراس في المرحلة الثانوية، وجاء المجال "التوجهات نحو التعليم والتدريب المهني والتقني" بالمرتبة الأولى بدرجة مرتفعة، يليه المجال "توفير فرص عمل" المرتبة الثانية بدرجة مرتفعة، يليه المجال "المنهج والبرامج الدراسية" بالمرتبة الثالثة بدرجة متوسطة، كما أشارت النتائج إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لأثر متغير الجنس في واقع التعلم والتدريب المهني لطلبة المدارس في المرحلة الثانوية.

استفادة الباحثة من هذه الدراسة في التعرف على الأسباب التي تدفع الطلبة للالتحاق بالتعليم التقني والمهني، والتي تمثلت في الاهتمامات الشخصية توفير فرص عمل، إضافة إلى المنهاج والبرامج الدراسية.

٦. دراسة الحمادين (٢٠٢٠)، بعنوان "واقع التعليم والتدريب التقني والمهني ومدى ملاءمته لمتطلبات النوع الاجتماعي من وجهة نظر الطلبة في قصبة السلط- محافظة البلقاء بالأردن"

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع التعليم والتدريب التقني والمهني ومدى ملاءمته لمتطلبات النوع الاجتماعي من وجهة نظر الطلبة في لواء قصبة السلط – محافظة البلقاء بالأردن، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال أداة الاستبانة، وتكونت عينة الدراسة من (٢٣٤) طالباً وطالبة في مدارس مهنيو ومراكز التدريب المهني وجامعة البلقاء التطبيقية، وأظهرت نتائج الدراسة أن التخصصات والبرامج المطروحة موجهة للذكور بنسبة (٨٢,٩٪) في مقابل (١٧,١٪) للإناث، وأن واقع هذا التعليم من وجهة نظر الطلبة على حصل على تقدير كبير، وعلى مستوى الأبعاد، حصل بعد الأجهزة والبنية التحتية على أعلى متوسط، يليه بعد الهيئة التدريسية، ثم بعد النوع الاجتماعي والنظرة المجتمعية، وحل رابعاً بعد المناهج والبرامج الدراسية، وخامساً بعد توفير فرص عمل، وأخيراً بعد التوجهات نحو التعليم التقني، وجميعها جاءت بتقدير كبير.

تتفق هذه الدراسة مع دراستي في أنها بحثت في بعض العوامل المؤثرة في إقبال الطلبة على التعليم والتدريب التقني والمهني، حيث ركزت على عامل النوع الاجتماعي، وبالتالي تختلف عن دراستي في أنها لم تبحث باقي العوامل الأخرى المؤثرة في إقبال الطلبة، وتأثير توجيهات وزارة التربية والتعليم على هذا القسم من التعليم.

٧. دراسة سعد (٢٠٢٠)، بعنوان: "تقويم نظام التدريب المهني والتلمذة الصناعية/ ولاية الخرطوم"

هدفت الدراسة إلى تقويم وتقييم منظومة التدريب المهني والتلمذة الصناعية / ولاية الخرطوم من منظور أدائها وتسليط الضوء على ما تنعم به من إيجابيات وما تعانيه من مشكلات ومعوقات، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، والمسح الميداني، واعتمدت الاستبانة أداة لجمع البيانات، وتوصلت

الدراسة لعدة نتائج، منها: تعتمد مراكز التدريب المهني في تدريب وإعداد العمال المهرة على خريجي دبلوم التلمذة الصناعية أكثر من اعتمادها على خريجي الجامعات والكليات التقنية، وأن الأسلوب التدريسي للمدربين من حملة دبلوم التلمذة الصناعية قائم على طريقة التلمذة الصناعية دون قدرة هذه الفئة على إعطاء معلومات نظرية أو أسس علمية ذات صلة بموضوعات التدريب العملية.

استفادة الباحثة من هذه الدراسة في التعرف على السلبيات التي تواجه التدريب المهني، والتي يمكن أن تكون أسباباً لعزوف الطلبة عن الالتحاق بالتعليم المهني، وتختلف عن دراستي في أنها طبقت في السودان، بينما دراستي طبقت في فلسطين، كما بحثت دراستي في إقبال الطلبة على التعليم التقني والمهني، ودور وزارة التربية والتعليم في تشجيع الطلبة إلى الالتحاق به.

٨. دراسة العندس والعيسى (٢٠١٩)، بعنوان "نظرة طلبة الثانوية العامة للتدريب التقني والمهني في المملكة العربية السعودية ومدى اهتمامهم به كخيار لمواصلة التعليم"

هدفت الدراسة إلى التعرف على النظرة العامة لخريجي الثانوية العامة نحو الالتحاق بكليات التقنية، وحصر الأسباب المعينة على التحاق خريجي الثانوية العامة بالبرامج التدريبية بكليات التقنية، كما تم أخذ آراء الخبراء والمختصين في مجال التدريب التقني والتعليم العام لتحديد سبل تعزيز النظرة الإيجابية والحد من النظرة السلبية لدى خريجي الثانوية العامة تجاه الالتحاق بكليات التقنية والتعرف على أهم نتائج بعض التجارب الدولية المشابهة، وطبقت الدراسة في خمس مدن (الرياض، جدة، الإحساء، سكاكا، جيزان)، واعتمدت الدراسة على المنهج المسحي والمنهج التحليلي، وتكونت عينة الدراسة من (٣٨٣) طالب وطالبة. وتوصلت الدراسة إلى أن النظرة لخريجي الثانوية العامة نحو الالتحاق بالكليات التقنية نظرة إيجابية متوسطة، إلا أن الطالبات تتمتعن بنظرة إيجابية عالية نحو الالتحاق بكليات التقنية مقارنة بنظرة إيجابية متوسطة من الطلاب، ولدى طلاب التخصصات الشرعية نظرة إيجابية أعلى ودافعة أقوى نحو الالتحاق

بكليات التقنية مقارنة بزملائهم طلاب تخصصي العلوم الإدارية والعلوم الطبيعية، كما أن طلاب الثانوية في مدينة جدة لديهم دافعية أقل نحو الالتحاق بكليات التقنية مقارنة بزملائهم المتواجدون في بقية المدن (الرياض، جيزان، الإحساء، سكاكا).

استفادة الباحثة من هذه الدراسة في التعرف على نظرة الطلبة حول التدريب المهني والتقني، والأسباب الدافعة للالتحاق به، والذي يمكن أن تتوافق مع العوامل التي تدفع الطلبة للإقبال على التعليم التقني والمهني في فلسطين، على الرغم من اختلاف الظروف في كلا البلدين.

٩. دراسة المزروعي (٢٠١٩)، بعنوان "تطوير التعليم التقني والتدريب المهني باستخدام تقنيات الثورة الصناعية الرابعة لمواجهة التحديات التي تواجه الشباب العماني في سوق العمل"

هدفت الدراسة إلى الكشف عن أثر تقنيات الثورة الصناعية الرابعة في تطوير التعليم التقني والتدريب المهني وذلك لمواجهة التحديات التي تواجه الشباب العماني في سوق العمل، واعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي والاستقرائي، حيث عرضت الدراسة أبرز التحديات التي تواجه الشباب العماني في سوق العمل، وتطرقت إلى التعليم التقني والتدريب المهني في سلطنة عمان، وناقشت تقنيات الثورة الصناعية الرابعة التي يمكن أن تساهم في تطوير التعليم التقني والتدريب المهني والمتمثلة في الواقع المعزز والافتراضي، وإنترنت الأشياء، والبلوكشين، والطباعة ثلاثية الأبعاد، وقدمت الدراسة عدد من التوصيات، منها: ضرورة وجود تنسيق بين كليات ومراكز التعليم التقني والتدريب المهني وسوق العمل، وأهمية بناء كوادر تدريسية متميزة بكليات التعليم التقني ومراكز التدريب المهني قادرة على توظيف تقنيات الثورة الصناعية الرابعة في العملية التعليمية.

استفادة الباحثة من توصيات هذه الدراسة في ضرورة مواكبة التعليم التقني والمهني للتكنولوجيا الحديثة ليستطيع توفير احتياجات السوق المتغيرة، والذي يعد أحد عوامل إقبال الطلبة على التعليم التقني والمهني خاصة في ظل الثورة التكنولوجية المتطورة.

١٠.دراسة نصر الله (٢٠١٨) بعنوان "دور التعليم التقني والمهني في تعزيز التنمية المستدامة في الأراضي الفلسطينية".

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع التعليم المهني والتقني في فلسطين و التعرف على أهم التجارب في الدول المجاورة والعالم في هذا المجال ومن ثم استعراض مؤشرات العمالة والبطالة وخاصة للخريجين وبيان دور التعليم المهني والتقني في تحقيق التنمية المستدامة في فلسطين وأخيرا الخروج بتوصيات لتعزيز التعليم التقني والتدريب المهني في فلسطين، واستخدم الباحث لهذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي بهدف تشخيص الوضع الراهن للتعليم التقني والمهني في فلسطين وتحديد المتطلبات الأساسية لتطويره ليتلاءم مع احتياجات سوق العمل في تعزيز التنمية المستدامة، وتوصلت هذه الدراسة إلى نتائج أهمها: عدم تطور المناهج والتخصصات المطروحة من قبل مؤسسات التعليم العالي لتتلاءم مع متطلبات أسواق العمل في ظل التطور التقني والمعرفي ، وعدم توفر دراسات للتنبؤ بالتخصصات المطلوبة في سوق العمل، و عدم وجود ضوابط على المؤسسات التعليمية عند افتتاح التخصصات التي ال تلبي احتياجات السوق، وتشجيعها اتجاه التخصصات التقنية والمهنية، ويرجع انخفاض نسبة الإناث اللواتي يلتحقن بالتعليم المهني إما للنظرة الاجتماعية اتجاه التخصصات المهنية وخاصة للمرأة أو بسبب قلة التخصصات المطروحة للإناث في المدارس المهنية والكليات المتوسطة، وأوصت الدراسة بتحفيز الطلبة للالتحاق بالتعليم المهني والتقني من أجل خلق كوادر ريادية مؤهلة ومتميزة في كافة المجالات التي يحتاجها سوق العمل، وتخطيط برامج التعليم التخصصي والمهني وفقا المؤسسات الإنتاجية الآنية والمستقبلية سهم في تعزيز التنمية المستدامة؛ اعتماد مبدأ المرونة في

تصميم برامج التعليم المهني والتقني وخاصة الموجهة للإناث لمواكبة التطور العلمي والتقني والتكيف مع مؤشرات التغير الاقتصادي والمعرفي؛ ربط مسارات التعليم التخصصي و المهني واعتماد سياسة تعليمية تضمن مزيدا من التنسيق والتكامل الأفقي والعمودي بين أنماط التعليم المختلفة، وإتاحة الانتقال بين تلك وفقاً لضوابط مناسبة لتحفيز التحاق الطلبة بالتعليم التقني والمهني؛ تطوير البنية التحتية لمؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني من مراكز ومعدات وأجهزة تستخدم لتطوير برامج التعليم التقني والمهني لتتلاءم مع متطلبات التنمية؛ دعم مؤسسات التعليم المهني والتقني، وإنجاز نظام يتيح للطلبة الخريجين من المعاهد والكليات المتوسطة بالتجسير بهدف الالتحاق بالجامعات التقنية، وهذا من شأنه أن يخفف من الضغط على الجامعات الأكاديمية؛ العمل على تغيير المفاهيم الاجتماعية الخاطئة اتجاه التعليم المهني والتقني، وبيان أهميته للمجتمع الفلسطيني ودوره الريادي تحقيق التنمية المستدامة؛ إشراك القطاع الخاص في طرح برامج التعليم التقني والمهني مع المؤسسات التعليمية، وتخصيص صندوق للتدريب المهني .

تتفق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في أنها تناولت التعليم والتدريب المهني والتقني في فلسطين، إلا أنها تدرس واقعه بالإضافة إلى دوره في تعزيز التنمية المستدامة، لذلك تختلف عن دراستي في أنها لم تتناول عوامل إقبال الطلبة على هذا التعليم والتدريب، ودور وزارة التربية والتعليم في تشجيع هذا الإقبال.

١١. دراسة القريناوي وآخرون (٢٠١٨). بعنوان "دور مديري المدارس التكنولوجية في تعزيز التعليم المهني من وجهة نظر المعلمين داخل اخلط الأخضر".

هدفت الدراسة إلى تحديد دور مديري المدارس التكنولوجية في تعزيز التعليم المهني من وجهة نظر المعلمين داخل الخط الأخضر. وقد توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج من بينها: استجابة معلمي ومعلمات المدارس التكنولوجية في مجالات عدة ومنها (المناهج، الخطط الدراسية، الإدارة والتنظيم، الإمكانيات والتجهيزات، النمو المهني للمعلمين، وأخيراً نظرة المجتمع للتعليم المهني). وقدمت هذه الدراسة

بعض التوصيات وأهمها تشجيع تعيين المعلمين في المدارس التكنولوجية من ذوي الشهادات العليا؛ تعيين مساعدين لمديري المدارس التكنولوجية لمساعدتهم في تطوير التعليم المهني؛ إلحاق مديري المدارس التكنولوجية بدورات تدريبية حول تطوير التعليم المهني؛ العمل على دمج المعلمين في مشاريع مجتمعية خارج إطار المدرسة.

تتفق هذه الدراسة مع دراستي في أنها تناولت بعض العوامل المؤثرة في تعزيز التعليم المهني كالمناهج والخطط الدراسية، والإدارة والتجهيزات، والنمو المهني للمعلمين إضافة إلى نظرة المجتمع للتعليم المهني، وتختلف عن دراستي في أنها ركزت على العوامل المؤثرة في إقبال الطلبة على التعليم المهني والتقني ودور وزارة التربية والتعليم في تعزيز هذا الإقبال.

١٢. دراسة إخليل (٢٠١٧) بعنوان "تقويم برامج وخدمات مراكز التأهيل المهني التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية في فلسطين".

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم واقع البرامج والخدمات التي تقدمها مراكز التأهيل المهني الحكومية التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية، مع احتياجات سوق العمل، وتشخيص الفجوة القائمة بين مخرجات نظام التأهيل المهني وسوق العمل، ومعرفة أسبابها، ووضع مقترحات لجسرها. وقد استخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي والمنهج المخلط (الكمي والنوعي) والأسلوب الوصفي، لملائمته لأغراض الدراسة. كما وتوصلت هذه الدراسة إلى أنه يوجد تناسب بين برامج التأهيل المهني مع حاجة سوق العمل من وجهة نظر العاملين في مراكز التأهيل المهني، والإدارات التابعة لها في الوزارة، وكما انه يتم دراسات ضعيفة وفردية من قبل بعض الموظفين لمعرفة احتياجات سوق العمل، بالرغم من ضعف كفاءة المنهاج والذي يدرس به الموظفين وعدم موائمته للتطورات التكنولوجية والحداثة، أيضا فيما يخص الملائمة بين مخرجات التأهيل المهني المقدمة لسوق العمل. وخلصت هذه الدراسة ببعض التوصيات المهمة للدراسة

الحالية ومنها: دعم الأشخاص من ذوي الإعاقة وتوفير فرص عمل تناسب وضعهم الصحي؛ العمل على تطوير البنية التحتية لمراكز التأهيل المهني؛ العمل على تطوير الكادر داخل هذه المراكز؛ عمل دراسات حول تطورات سوق العمل حسب الحاجة.

تتفق هذه الدراسة مع دراستي في تناولها أحد العوامل التي قد تؤثر على إقبال الطلبة على التعليم المهني والتقني وهي الفجوة القائمة بين مخرجات نظام التأهيل المهني وسوق العمل، إلا أنها تختلف عن دراستي في أنها لم تتطرق لدور وزارة التربية والتعليم في تشجيع إقبال الطلبة على هذا النوع من التعليم.

١٣. دراسة الكيلاني وحمدان (٢٠١٧)، بعنوان: "أسباب عزوف الطالبات عن التعليم التقني في فلسطين من وجهة نظرهن"

هدفت الدراسة التعرف على أسباب عزوف الطالبات عن الالتحاق بالتعليم التقني في فلسطين من وجهة نظرهن، والتعرف على درجة اختلاف هذه الأسباب باختلاف متغيرات: مكان السكن، الدخل الشهري للأسرة، المستوى التعليمي للأب، المستوى التعليمي للأم، التحاق أحد أفراد العائلة بالتعليم التقني. واعتمدت الدراسة على الاستبانة أداة لجمع البيانات، وتكونت عينة الدراسة من (١٤٣) طالبة، تم اختيارهن بطريقة عشوائية، وقد أظهرت الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في آراء الطالبات لأسباب عزوفهن عن الالتحاق بالتعليم التقني في فلسطين في الأبعاد الثلاث تبعاً لمتغيرات (مكان السكن، الدخل الشهري للأسرة، المستوى التعليمي للأب، التحاق أحد أفراد العائلة بالتعليم التقني)، بالإضافة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في البعد التربوي تبعاً لمتغير المستوى التعليمي للأم، ووجود فروق تبعاً لمتغير المستوى التعليمي للأم في الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية يعزى للأمهات أصحاب مؤهل ماجستير فأعلى.

تتفق هذه الدراسة مع دراستي في إظهار الأسباب التي تقلل من إقبال الطلبة على التعليم التقني حيث ركزت على العوامل والأسباب المتعلقة بالطالبات بشكل خاص كالدخل الشهري للأسرة، والمستوى التعليمي للأب، والتحاق أحد أفراد العائلة بالتعليم التقني، وتختلف هذه الدراسة عن دراستي في أنها لم تتناول العوامل الأخرى المؤثرة في إقبال الطلبة بشكل عام على التعليم التقني والمهني.

١٤. دراسة إسماعيل (٢٠١٥)، بعنوان: "مدى ملائمة مقرر الرياضيات الفنية للمتدربين بمراكز التدريب المهني ولاية الخرطوم، السودان من وجهة نظر المتدربين"

هدفت الدراسة للتعرف على مدى ملائمة مقرر الرياضيات الفنية الذي يدرس بمراكز التدريب المهني للمتدربين من حملة الشهادات المختلفة، ومدى مراعاته للفروق الفردية بين المتدربين. تم استخدام المنهج الوصفي، وتكون مجتمع الدراسة من المتدربين بمراكز التدريب المهني الخرطوم وهي (مركز تدريب الحاج يوسف، و مركز تدريب الحلفايا، ومركز تدريب مايو ،و مركز تدريب كرري) ، وتم اختيار عينة ممثلة لمجتمع الدراسة عن طريق العينة العمدية بواقع (٢٠) متدرب من كل مركز، توصلت الدراسة إلى أن مقرر الرياضيات الفنية يتلاءم إلى حد كبير مع قدرات طلاب شهادة الأساس. كذلك أن مقرر الرياضيات الفنية يتلاءم مع قدرات المتدربين من حملة الشهادة الثانوية. وأن مقرر الرياضيات يتلاءم مع خبرات المتدربين من حملة الشهادة الجامعية. وأوصت الدراسة بزيادة الفترة التدريبية للمتدربين حتى يتم تأهيل المتدربين علمياً وعملياً في مجالاتهم المختلفة وحسب تخصصاتهم العملية. وتعديل محتوى المقرر حتى يكون موازياً للفروق الفردية المختلفة لدي المتدربين. وزيادة التخصصات للمتدربات في المجالات التي تتناسب و العنصر النسائي مثل الخياطة. و تعميم نظام الجدارات بالمراحل التعليمية الاخري و ذلك لحداثته مع الاهتمام بمجالات التدريب المهني و التقني وإيلاءه العناية الكبرى عبر الأجهزة الإعلامية ومكاتب القبول، فتح مكاتب فرعية لوزارة التنمية البشرية بالولايات.

استفادة الباحثة من هذه الدراسة في التعرف على تأثير أحد العوامل المؤثرة على إقبال الطلبة على التعليم التقني والمهني والخاص بالمناهج المعتمدة، وتختلف عن دراستي في أنها لم تتناول العوامل الأخرى المؤثرة في إقبال الطلبة على التعليم التقني والمهني، كما تختلف في الحدود المكانية للدراسة حيث طبقت هذه الدراسة في السودان.

١٥. دراسة حلس (٢٠١١) بعنوان "أثر مدخلات النظام التدريبي على مخرجات العملية التدريبية في مراكز التدريب المهني التابعة لوزارة العمل".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر مدخلات النظام التدريبي على مخرجات العملية التدريبية في مراكز التدريب المهني التابعة لوزارة العمل في قطاع غزة، ومن ثم الخروج بتوصيات تعمل على تحسين مدخلات النظام التدريبي بما يسهم في رفع جودة مخرجات العملية التدريبية، وذلك من خلال دراسة محاور الدراسة ومعرفة مدى تأثيرها على مخرجات العملية التدريبية. استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، الذي يعتمد على جمع البيانات عن الظاهرة وتفسيرها. وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية: مدخلات النظام التدريبي المتمثلة في (المدرب، المتدرب، المحتوى التدريبي، البيئة التدريبية) لها أثر مباشر على جودة مخرجات العملية التدريبية؛ مدخلات النظام التدريبي في وضعها الحالي لها تأثير سلبي على مخرجات العملية التدريبية في مراكز التدريب المهني التابعة لوزارة العمل بغزة. وقد أوصت الدراسة بضرورة الارتقاء بجودة مخرجات العملية التدريبية عن طريق معالجة نواحي القصور في مدخلات النظام التدريبي، كذلك بعقد دورات تخصصية وتربوية للمدربين؛ والعمل الجاد على تحسين نظام الرواتب والحوافز الخاص بهم؛ وتقديم خدمات توجيهية وإرشادية للمتدربين قبل وأثناء وبعد التدريب؛ وتشكيل لجنة متخصصة في إعداد وتطوير المناهج. استفادت الباحثة من هذه الدراسة في التعرف على مخرجات مراكز التعليم والتدريب وكيفية

تطويرها، وتختلف الدراسة الحالية في كونها تتحدث عن تفعيل دور التعليم المهني والتقني وتطوير الموارد البشرية في مؤسسات التعليم.

١٦. دراسة بحر وأبو سويرح (٢٠١١) بعنوان "دور الدراسات العليا في الجامعة الإسلامية بغزة في تلبية احتياجات سوق العمل"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور الدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة في تلبية احتياجات سوق العمل، حيث كانت مكونات النظام الجامعي مكونة من "البرامج المقدمة"، "الكادر الأكاديمي"، "التقنيات والمستلزمات"، "المناهج الدراسية". حيث استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي للتوصل إلى نتائج هذه الدراسة.

وقد توصلت الدراسة إلى أن البرامج المقدمة من الدراسات العليا والكادر الأكاديمي واستخدام التقنيات والمستلزمات والمناهج الدراسية المتبعة في الجامعة تؤثر تأثيراً مباشراً على سوق العمل في قطاع غزة.

كما أوصت الدراسة بضرورة وضع أهداف واضحة ومحددة للدراسات العليا يشارك فيها المتخصصون والطلبة في ضوء خطط التنمية ومتطلبات سوق العمل؛ الاهتمام بنوعية التخصصات التي تتناولها برامج الدراسات العليا ومدى إسهامها في تحقيق متطلبات التنمية وسوق العمل، وأساليب معالجة الفجوة بين واقعها والمأمول منها؛ تحديد الأولويات للبرامج التي تطرحها عمادة الدراسات العليا في ضوء متطلبات المجتمع. استفادت الباحثة من هذه الدراسة بمعرفة نوعية التخصصات التي تم طرحها في الدراسات العليا وهي تلبيتها لرغبات سوق العمل، وتختلف الدراسة الحالية عن هذه الدراسة بكون الدراسة الحالية اهتمت بتفعيل دور التعليم المهني بشتى تخصصاته لإنعاش سوق العمل.

١٧. دراسة بابكر (٢٠١٠)، بعنوان: "تقويم برامج التدريب المهني والتلمذة الصناعية في ضوء مطلوبات سوق العمل: دراسة تطبيقية على ولاية الخرطوم"

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع برامج مراكز التدريب المهني والتلمذة الصناعية في ولاية الخرطوم والكفايات المهنية الواجب توافرها لدى خريجي مراكز التدريب المهني ومدى ملاءمة برامج التدريب المهني لاحتياجات سوق العمل. ولجمع بيانات الدراسة صمم الباحث استبانة موجهة للإداريين وأعضاء هيئة التدريب بالمراكز، لمعرفة رأيهم حول برامج التدريب المهني والتلمذة الصناعية، كما اعتمدت الدراسة على المقابلات مع خريجي التدريب المهني والتلمذة الصناعية حول مدى ملاءمة ما درسوه مع احتياجات سوق العمل، وتوصلت الدراسة عدة نتائج، منها: يتم تحديث وتطوير برامج مراكز التدريب المهني والتلمذة الصناعية بحيث يواكب التطورات التقنية والصناعية، ومن النتائج أيضاً تناسب محتوي وأهداف البرامج مع التطورات التقنية والصناعية ومتطلبات التنمية، وتوصلت الدراسة أيضاً غلى أنه لا يتناسب مستوي الإعداد المهني الذي يتلقاه الدارس بمراكز التدريب المهني مع التطورات التقنية والصناعية.

استفادت الباحثة من هذه الدراسة في التعرف على العلاقة برامج التدريب المهني ومتطلبات السوق، وأهمية التوافق بينهما، وتختلف عن دراستي في أنها لم تتناول العوامل التي تدفع الطلبة إلى الإقبال على التعليم المهني والتقني، ودور الجهات الرسمية في تشجيع هذا الإقبال.

١٨. دراسة الظريف (٢٠١٠) بعنوان "العلاقة بين استراتيجيات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل بالتطبيق على كليات إدارة الأعمال في الجامعات السورية"

هدف البحث إلى التعرف على واقع استراتيجيات التعليم العالي في كليات إدارة الأعمال في سورية من جهة، والتعرف على المهارات المطلوبة في سوق العمل من خريجي هذه الكليات من جهة أخرى واستكشاف مدى ملائمة مخرجات التعليم العالي لمتطلبات سوق العمل وماهية المشكلات التي تخلق فجوة

بينهما، ومن ثم التوصل إلى حلول لسد هذه الفجوة. مجتمع البحث هو كليات إدارة الأعمال في الجامعات السورية الحكومية والخاصة لكونها تتبوأ مكانة هامة في سوق العمل السورية الذي ينمو بصورة لا يمكن إغفالها في الوقت الحاضر، مما يتطلب كفاءة وعدداً مناسباً من خريجي إدارة الأعمال. ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة أن هناك اختلاف واضح بين المهارات التي ينظر إليها أصحاب القرار في مخرجات التعليم العالي من كلية إدارة الأعمال في سورية وبين المهارات المطلوبة في سوق العمل؛ ضرورة عمل مصفوفة للمهارات المطلوبة في سوق العمل من خريجي إدارة الأعمال. وقد أوصت الدراسة بضرورة العمل على تطوير المناهج التعليمية وأساليب التدريس لإدارة الأعمال بتطبيق هذه المهارات المطلوبة من خلالها بوضع سياسة مشتركة بين قطاع التعليم العالي والقطاع الخاص في سوق العمل لتوجيه تخصصات التعليم نحو ما هو مطلوب في سوق العمل، مما يعزز الثقة بين الطرفين؛ والتأكيد على أهمية الدور التعاوني بين كليات إدارة الأعمال في الجامعات السورية وبين أصحاب العمل لردم هذه الفجوة.

استفادت الباحثة من هذه الدراسة بمعرفة العلاقة بين استراتيجيات التعلم في الدراسات العليا وتلبيتها لرغبات سوق العمل، وتختلف الدراسة الحالية عن هذه الدراسة بكون الدراسة الحالية اهتمت بتفعيل دور التعليم المهني بشتى تخصصاته لإنعاش سوق العمل.

١٩. دراسة خليفة وعبد العزيز (٢٠١٠) بعنوان "سياسات تطوير قدرة التعليم والتدريب المهني لتلبية الاحتياجات التدريبية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الاحتياجات التدريبية سواء الحالية أو المستقبلية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، ومدى قدرة التعليم والتدريب المهني في الأراضي الفلسطينية المحتلة على تلبية هذه الاحتياجات، وذلك من خلال التركيز على كل من جانب العرض وجانب الطلب. لتحقيق أهداف الدراسة، تم استعراض الإطار النظري، والاطلاع على كل من واقع التعليم والتدريب المهني في الأراضي

الفلسطينية، وواقع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى إجراء مقابلات شخصية مع كل من الجهات الممثلة للتعليم والتدريب المهني، كما تم الاطلاع على تجارب الدول الأخرى. وقد خلصت الدراسة إلى أن مستوى الاهتمام الرسمي بالتدريب المهني لا زال محدودا؛ وان انخفاض نسبة إقبال الطلبة على التدريب المهني نتيجة استمرار النظرة المجتمعية الخاطئة للتدريب المهني على أنه مرتبط بتدني المستوى الأكاديمي؛ وان انخفاض مستويات البطالة بين خريجي التدريب المهني، وتركز عمل هؤلاء الخريجين في المؤسسات الصغيرة التي توظف أقل من أربعة عمال. كما أوصت الدراسة بضرورة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتعليم والتدريب المهني، وتحديدا إيجاد إطار قانوني ومؤسسي واحد للتعليم والتدريب المهني، لتوحيد الجهود وتحديد المسؤوليات والمهام بين الجهات ذات الصلة بهذا القطاع؛ تخصيص الموازنات الكافية لتطوير قطاع التعليم والتدريب المهني وتلبية احتياجاته؛ وأن تستجيب برامج المراكز التدريبية وتخصصاتها للاحتياجات التدريبية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال تطوير المناهج وتشجيع الاندماج بين المؤسسات التدريبية ومراعاة التوزيع الجغرافي لهذه المؤسسات.

استفادت الباحثة من هذه الدراسة في التعرف على واقع التعليم والتدريب المهني في فلسطين، حيث خرجت الدراسة بنتيجة الإقبال القليل من الطلبة على التدريب المهني بسبب النظرة الخاطئة لهذا النوع من التعليم، وتختلف الدراسة الحالية في أنها تبحث في العوامل الأخرى المؤثرة في إقبال الطلبة، ودور وزارة التربية والتعليم كجهة رسمية في تشجيع إقبال الطلة على التعليم المهني والتقني.

٢٠. دراسة الحداد (٢٠٠٩) بعنوان "دور التدريب التقني والمهني في خلق فرص عمل للمتدربين"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور التدريب التقني والمهني في خلق فرص عمل للمتدربين في كلية تدريب غزة – الأونروا، ومحاولة الخروج بتوصيات تعمل على تحسين وتطوير التدريب التقني والمهني وذلك من خلال دراسة محاور التدريب التقني والمهني، وربط العوامل المؤثرة في تحديد هذه المحاور مثل" :

التخصصات المطروحة، المنهاج، المدربون، التقنيات والمستلزمات، التدريب الميداني، خدمات ما بعد التدريب، أو المرتبطة بالخصائص الشخصية للمتدرب مثل: الجنس، العمر، الحالة الاجتماعية، سنة التخرج، المجال الدراسي، مكان العمل، طبيعة العمل، سنوات الخبرة، التخصص." اعتمدت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، الذي يعتمد على جمع البيانات عن الظاهرة ومن ثم تحليل البيانات. وقد أظهرت نتائج هذه الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين كِل من: التخصصات، المنهاج، المدربين، التقنيات والمستلزمات، التدريب الميداني، خدمات ما بعد التدريب وخلق فرص عمل للمتدربين في كلية تدريب غزة – الأونروا من العام ٢٠٠٣ حتى ٢٠٠٦؛ أن محاور التدريب التقني والمهني التي اعتمدت في الدراسة كانت ذات مستويات مرتفعة فيما عدا خدمات ما بعد التدريب التي حصلت على أقل استجابات من المبحوثين. وقد أوصت الدراسة بتحسين وتطوير التدريب التقني والمهني للوصول إلى مستوى أعلى من خلق فرص العمل في كلية تدريب غزة – الأونروا وذلك من خلال دراسة التخصصات المطروحة، ودراسة السوق جيدا من حيث حاجته للأعداد من التخصصات؛ وبمتابعة الطلاب بعد التخرج بشكل منهجي واضح وتقديم برامج إرشادية لهم؛ وتطوير تخصصات مهنية تبعا لدراسات السوق مناسبة للإناث، إتاحة الفرصة للإناث كما هي متاحة لمذكور، كل ذلك للمساهمة في خلق فرص عمل للمتدربين بنوعيهما. واستفادت الباحثة من توصيات هذه الدراسة في التطوير والمتابعة لمخرجات التعليم المهني، واختلفت هذه الدراسة عن الدراسة الحالية بكونها بشكل عام تتحدث عما هو موجود على أرض الواقع في مؤسسات التعليم.

٢١. دراسة التميمي (٢٠٠٩) بعنوان "دور منظمات أصحاب الأعمال في تضييق الفجوة بين مخرجات التدريب المهني واحتياجات سوق العمل".

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير مخرجات التعليم والتدريب المهني والتقني على معدلات البطالة في الوطن العربي ودور القطاع الخاص في إصلاح التعليم والتدريب المهني والتقني في الوطن العربي.

واستخدم الباحث المنهج المتكامل من خلال دراسة كل من واقع التعليم والتدريب المهني والتقني ومميزاته بالمقارنة مع الدول المتقدمة، ونماذج دولية للمشاركة بن التعليم والتدريب المهني والتقني والقطاع الخاص، وآليات الشراكة في الدول العربية، وكيفية جذب القطاع الخاص للاستثمار والمشاركة مع التعليم والتدريب المهني والتقني والمساهمة بالتمويل، وغير ذلك من المحاور. ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة هو تدني الإنتاجية وارتفاع معدلات البطالة بين مخرجات التعليم والتدريب المهني وضعف القدرة التنافسية للعمالة العربية تجاه العمالة الأجنبية، وستظل معدلات البطالة العربية آخذة بالارتفاع ما لم تتم مواءمة مستويات وجودة مخرجات التعليم والتدريب مع حاجة سوق العمل؛ كذلك الأسباب الأساسية لضعف تطور التعليم والتدريب المهني والتقني في الدول العربية هي انعدام المنافسة للقطاع الحكومي بسبب غياب القطاع الخاص وعدم اعتماد نظام جودة لقياس المخرجات مع سوق العمل وضعف قدرات رأس المال البشري للمدربين والمشرفين. وقد أوصت الدراسة بتكوين فريق عمل من الاختصاصين الخبراء العرب لإعداد خطة عربية عاجلة لإصلاح التعليم والتدريب المهني والتقني؛ ودعوة الحكومات العربية للقطاع الخاص بالمشاركة الاستثمارية الإنتاجية في مؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني؛ كذلك بالاهتمام بالتدريب التحويلي لخفض معدلات البطالة العربية وتأهيل مخرجات التعليم والتدريب المختلفة لتتلاءم مع حاجة سوق العمل.

اتفقت هذه الدراسة مع دراستي في التعرف على العلاقة بين التعليم التقني والمهني ومخرجات سوق العمل، إلا أن دراستي اهتمت بدور وزارة التربية والتعليم في تعزيز إقبال الطلبة على التعليم التقني والمهني بينما هذه الدراسة بحثت في دور منظمات أصحاب الأعمال في الدول العربية في تضييق الفجوة بين مخرجات التعليم والتدريب مع حاجة سوق العمل.

٢٢. دراسة شيحي (٢٠٠٨) بعنوان "متطلبات التدريب المهني في ظل التطورات التكنولوجية في سوق العمل – وظيفة تسيير الموارد البشرية نموذجاً)

تناولت الدراسة متطلبات التدريب المهني في ظل التطورات التكنولوجية في سوق العمل، كذلك باعتماد وظيفة تسيير الموارد البشرية نموذجاً، وذلك بغرض التحقق من الفرضية التالية: تتفق آراء عمال وظيفة الموارد البشرية حول مدى استجابة متطلبات العملية التدريبية التكنولوجية الحاصلة في وظيفتهم. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يهتم بدراسة الظاهرة كما توجد في الواقع، مستخدمة أدوات القياس التالية: (المقابلة والاستبيان واستمارة الدراسة الاستطلاعية والدراسة النهائية) وقد تم تطبيقها على عينة قوامها (٥٦) فرداً. وقد توصلت الدراسة إلى انه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في آراء عمال وظيفة تسيير الموارد البشرية حول مدى استجابة محتوى العملية التدريبية للتطورات التكنولوجية الحاصلة في وظيفتهم؛ ولا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في آراء عمال وظيفة تسيير الموارد البشرية حول مدى استجابة أساليب وطرق العملية التدريبية للتطورات التكنولوجية الحاصلة في وظيفتهم؛ كذلك لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في آراء عمال وظيفة تسيير الموارد البشرية حول مدى استجابة متطلبات العملية التدريبية للتطورات التكنولوجية الحاصلة في وظيفتهم.

استفادة الباحثة من هذه الدراسة في التعرف على عامل مواكبة التطورات التكنولوجية في التعليم التقني والمهني، بينما ركزت دراستي على تناول العديد من العوامل الأخرى المؤثرة في إقبال الطلبة على التعليم التقني والمهني.

٢٣. دراسة حمدان وأبو عاصي (٢٠٠٨)، بعنوان: "الصعوبات التي تواجه التعليم التقني في فلسطين وسبل التغلب عليها"

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم الصعوبات التي تواجه مؤسسات التعليم التقني في فلسطين، وسبل التغلب عليها، وقد وزعت الدراسة هذه الصعوبات على مجالات خمسة هي: (تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونظم التعليم، والتمويل، ونظام العولمة، والجودة الشاملة، والصعوبات الاجتماعية والنفسية)،

وقد أظهرت الدراسة أن هناك قصوراً في المناهج التعليمية التقنية، لإعداد خريجين بالمستوى المطلوب، يتمثل في عدم ارتباط تلك المناهج بالتغيرات التكنولوجية، كما بينت عدم اهتمام تلك الكليات التقنية بتدريب قياداتها التعليمية إلى جانب ضعف حصة التعليم في الموازنة العامة للدولة لتطوير التعليم التقني.

استفادت الباحثة من هذه الدراسة في إظهار بعض أسباب قلة إقبال الطلبة على التعليم التقني والتي منها عدم مواكبة المناهج للتغيرات التكنولوجية، وقلة الموازنة العامة لتطوير التعليم التقني، واختلفت عن دراستي في أنها تهتم بالعوامل المؤثرة على إقبال الطلبة على التعليم التقني والمهني، وإظهار دور وزارة التربية والتعليم في تشجيع هذا الإقبال.

٢٤. دراسة أبو عصبة (٢٠٠٥) بعنوان "مشكلات التعليم المهني في المدارس الثانوية المهنية الفلسطينية من وجهة نظر المعلمين المهنيين والطلبة "

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مشكلات التعليم المهني في المدارس الثانوية المهنية الفلسطينية م وجهة نظر المعلمين المهنيين والطلبة، إضافة إلى تحديد أثر المتغيرات: (النوع، والتخصص، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة، والمحافظة) بالنسبة للمعلمين المهنيين، وأثر المتغيرات (النوع، والصف، والفرع المهني والمحافظة) بالنسبة للطلبة على تحديد درجة مشكلات التعليم المهني في المدارس الثانوية المهنية الفلسطينية. ولتحقيق ذلك أجريت الدراسة على عينة عشوائية طبقية من المعلمين المهنيين، على عينة عشوائية طبقية من الطلبة في المدارس الثانوية المهنية. وتوصلت الدراسة إلى أن الدرجة الكمية للمشكلات التي تواجه التعليم المهني في المدارس المهنية من وجهة نظر المعلمين المهنيين كانت كبيرة حيث وصمت النسبة المئوية (٧٢٪) وكان مجال تمويل قطاع التعليم المهني في المرتبة الأولى للمشكلات المتوافرة، حيث وصلت النسبة المئوية للاستجابة إلى (٨١٪) بينما وان مجال النمو المهني للمعلمين في المرتبة الأخيرة حيث وصلت النسبة المئوية للاستجابة إلى (٦١٪)؛ و أن الدرجة الكمية للمشكلات التي تواجه التعليم المهني في المدارس المهنية من وجهة نظر

الطلبة كانت متوسطة حيث صلت النسبة المئوية (٥٨ %) وكان مجال الإمكانات والتجهيزات في المرتبة الأولى للمشكلات المتوافرة، حيث وصلت النسبة المئوية للاستجابة إلى(٦٦٪) في حين كان مجال النمو المهني للمعلمين في المرتبة الأخيرة حيث وصلت النسبة المئوية للاستجابة إلى (٤٩٪) وفي ضوء أهداف الدراسة ونتائجها أوصت الباحثة بضرورة تطوير نظام التعليم المهني من خلال خطط وطنية تتبنى سياسات تطويرية من قبل كافة الجهات المعنية تشمل الإدارة والمناهج والمعلمين؛ وبضرورة اعتماد معايير مهنية تعكس متطلبات السوق المحلي من جهة، وتتوافق المعايير الدولية من جهة أخرى، وتطوير آليات تضمن وتضبط الجودة في نظام التعميم المهني؛ وضرورة إرساء شراكة فاعلة مع القطاع الخاص لتمويل طلاب التعليم المهني وتدريبهم.

استفادة الباحثة من نتائج وتوصيات هذه الدراسة والتي تصب في موضوع الدراسة الحالية بشكل كبير حيث أظهرت الصعوبات التي تواجه طلبة التعليم المهني، والتي يمكن من خلال إيجاد حلول لهذه المشكلات أن تشجع إقبال الطلبة على التعليم المهني، وتمتاز دراستي في أنها اهتمت بالدور الرسمي لوزارة التربية والتعليم في تشجيع إقبال الطلبة على التعليم المهني والتقني.

٢٥. دراسة سويلم (٢٠٠٥) بعنوان "مشكلات المواءمة بين مخرجات التعليم والتدريب المهني ومتطلبات سوق العمل الفلسطيني"

هدفت هذه الدراسة إلى استعراض الملامح الرئيسة لنظام التعليم وعلاقته بسوق العمل، ووصف سمات العمالة الفلسطينية في سوق العمل. وقد خلصت الدراسة إلى أن الخريجين الفلسطينيين العاملين في سوق العمل الإسرائيلي ٤٠٤ ألف عامل عام ١٩٩٦، وارتفع هذا العدد إلى ٥,١١ ألف عام ١٩٩٩؛ إلا أن هذا العدد بدأ بالانخفاض إلى ما دون عام ١٩٩٩ وهي الآن لا تتجاوز عن ٤ آلاف عامل؛ وان مؤسسات التدريب في الأراضي الفلسطينية تفتقر إلى تخطيط برامجها التدريبية بناء على احتياجات السوق؛

وكذلك تمتاز مؤسسات التدريب بسوء الإدارة وافتقارها إلى الأبنية المناسبة. وقد أوصت الدراسة بضرورة توفير آليات للتحسين والتطوير في التحول من العلمية الارتجالية إلى العملية التخطيطية؛ والتأكيد على مسؤوليات وزارة العمل في التنسيق مع القطاع الخاص وتحويل وزارة العمل إلى مصدر وقاعدة بيانات لمؤسسات التعليم العالي.

استفادة الباحثة من نتائج وتوصيات هذه الدراسة في التعرف على مشكلات التعليم التقني والمهني من حيث عدم توافق مخرجاته مع احتياجات السوق، وبالتالي التعرف بشكل أكبر على مشكلة الدراسة، حيث يمثل اندماج الطلبة في سوق العمل أحد أهم الأسباب للالتحاق بالتعليم المهني والتقني.

٢٦. دراسة شحيبر (١٩٩٨) بعنوان "الحاجة إلى التعليم المهني في فلسطين وتخصصاته"

هدفت الدراسة إلى توضيح التطور التاريخي للتعليم المهني في فلسطين منذ بدء التعليم الرسمي في فلسطين وحتى الآن، ومناقشة الوضع الحالي للتعليم المهني في فلسطين ومشاكل تطويره، وتحديد ما إذا كان هناك فروقات في الأداء تجاه أهمية التخصصات الواردة في الدراسة بين المجموعات المختلفة في الدراسة. واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي. تم تحديد عينة الدراسة وفقاً لمجموعات مختارة من: المدرسين والعاملين في المدارس الثانوية المهنية. مدرسي المدارس الثانوية الأكاديمية. المهنيين والفنيين العاملين في المؤسسات التعليمية. واختير (١٨٠) مشاركاً ضمن المجموعات الواردة أعلاه وتم اختيارهم بطريقة عشوائية من قوائم وأسماء الجامعات والمعاهد والمدارس. ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة: أن نتائج الدراسة المتعلقة بأهمية التخصصات المهنية المختلفة أظهرت أن هناك ستة عشر تخصصاً مهما حصلت الاستجابة عليها أعلى درجة موافق والمتمثلة في أربع نقاط من قبل مجموع المشاركين وهي: التعليم الزراعي –المكننة الزراعية ؛ التعليم الزراعي –الإنتاج الحيواني؛ التعليم الصحي –فني صحة؛ التعليم الصحي–مساعد طبيب أسنان؛ تعليم مهنة العمل السياحي؛ التعليم الفني–ميكانيكا سيارات؛ التعليم الزراعي– البستنة الزراعية؛ التعليم

الصحي – مساعدة ممرضة؛ التعليم الصحي – فني مختبرات؛ التعليم الصحي–ممرضة قانونية؛ التعليم الفني–لحام أوكسجين؛ التعليم الفني–تجليس سيارات؛ التعليم الفني–كهرباء؛ التعليم الفني–تصميم أدوات منزلية الكرتونية؛ التعليم الفني–تصميم أدوات الكرتونية؛ اقتصاد منزلي. وقد أوصت الدراسة بضرورة إجراء دراسات على المستوى الوطني لاختيار أكثر التخصصات المطلوبة بصورة تكون أكثر دقة، حيث إن هذه الدراسة اعتمدت على آراء المهنيين في تحديد التخصصات وهي أقل دقة في تعليم نتائجها مقارنة بالدراسات الميدانية لمسح المهارات المطلوبة لسوق العمل الفلسطيني.

٢,٣,٢ الدراسات الأجنبية

١. دراسة كورماز واكسيجولا Korumaz & Eksioglu (٢٠٢٢) دراسة بعنوان: (لماذا يتسرب الطلاب من التعليم المهني والتقني؟ دراسة حالة نوعية)

هدفت الدراسة إلى فحص الأسباب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وراء التسرب من مدارس التعليم المهني والتقني، وتم تطبيق الدراسة على ٢٣ طالباً من المدرسة الثانوية المهنية في تركيا، وتم إجراء مقابلات شبه منظمة، وبعد تحليل البيانات أظهرت النتائج أن الأسباب الاقتصادية هي أكثر الأسباب المؤكدة وراء تسرب الطلبة من مدارس التعليم المهني والتقني، كما أن المشاكل الفردية التي يعاني منها الطلاب كان لها دور في تسربهم.

استفادة الباحثة من هذه الدراسة في التعرف على أسباب التسرب من مدارس التعليم المهني والتقني وبمعرفة هذه الأسباب يمكن استخلاص الأسباب التي تدفع إلى رفع مستوى الإقبال على هذا النوع من التعليم، واختلفت عن دراستي في أنها لم تفحص دور الجهات الرسمية في رفع مستوى إقبال الطلبة.

٢. دراسة ايمنو Emennu (٢٠٢٢) بعنوان: (استراتيجيات تحسين اهتمام الطالبات بالتعليم الفني في مؤسسات التعليم العالي في ولاية ريفرز)

هدفت الدراسة إلى التعرف على استراتيجيات تحسين اهتمام الطالبات بالتعليم الفني في مؤسسات التعليم العالي في ولاية ريفرز، وتم اعتماد المنهج المسحي الوصفي، والاعتماد على الاستبانة أداة لجمع البيانات، حيث تم توزيعها على ٧٥٩ مستجيباً من المحاضرين والطلاب في جامعتي إعناتيوس أجور للتعليم، وجامعة ريفرز الحكومية للعلوم، وكلية تعليم واحدة (كلية التعليم الفيدرالية (Tech))، وكشفت الدراسة إلى أن الاستراتيجيات الحكومية، والاستراتيجيات المدرسية، والاستراتيجيات المجتمعية، والاستراتيجيات الأسرية لها دور كبير في توجيه اهتمام الطالبات للتعليم التقني في مؤسسات التعليم العالي في مؤسسات التعليم العالي في ولاية ريفرز، وقد أوصت الدراسة بضرورة اهتمام جميع المعنيين بنتائج هذه الدارسة، وقد استفادة الباحثة من هذه الدراسة في التعرف على العوامل المؤثرة في إقبال الطالبات على التعليم التقني والدور الحكومي في هذا المجال حيث اتفقت مع دراستي في أنها أشارت إلى أهمية وجود استراتيجيات حكومية وأسرية ومجتمعية ومدرسية لزيادة إقبال الطلبة على التعليم التقني والمهني.

٣. دراسة عظيم وعمر Azeem & Omar (٢٠١٩) بعنوان: (اهتمامات الطلاب في التعليم الفني والمهني وبرنامج التدريب- مراجعة منهجية)

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى أسباب اهتمام الطلبة وإقبالهم على التدريب المهني والتقني في عدة دول، وقد اعتمدت الدراسة على منهجية مراجعة الأدبيات من قاعدة بيانات مركز معلومات الموارد (ERIC)، حيث تم اختيار (١٥) مقالاً منشوراً في الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٨ من نيجيريا وماليزيا وباكستان وكينيا ولاتفيا والهند وغانا، وتوصلت الدراسة إلى أنه على الرغم من إدراك الدول لأهمية قطاع التعليم والتدريب التقني والمهني إلا أنه يزال يتطلب مهاماً ضخمة لجذب الطلاب، وقد كشفت الدراسة أيضاً إلى

وجود عدد من العوامل التي تؤثر في اهتمام الطلبة بالتعليم المهني والتقني وهي: الوضع الاجتماعي والاقتصادي، الصفات الشخصية، العوامل الاقتصادية، دعم المجتمع، الخصائص الديموغرافية والجغرافية، وقد استفادت الباحثة من هذه الدراسة في التعرف على العوامل المؤثرة على اهتمام الطلبة بالتعليم التقني والمهني حيث اتفقت هذه الدراسة مع دراستي في عامل نظرة المجتمع والوضع الاجتماعي بينما اختلفت في باقي العوامل.

٤. دراسة كونستانت وآخرون Constant et al. (٢٠١٤) بعنوان (تحسين التعليم والتدريب المهني والتقني في إقليم كردستان–العراق)

هدفت هذه الدراسة إلى إيجاد سبل لتحسين التعليم والتدريب المهني في إقليم كردستان. وذلك عن طريق برنامج الطموح الذي أطلعته حكومة كردستان لإصلاح التعليم الأساسي والثانوي لزيادة وجود توسيع فرص التعليم العالي المهني والتقني في الجامعات. مع الأخذ بعين الاعتبار بأن التعليم المهني الثانوي تأخر مخلفاً وراءه العديد من الطلاب الذين لا يستطيعون مواصلة التعليم الثانوي دون الإعداد اللازم للتنافس في سوق العمل المتطور والإسهام في الاقتصاد حيث تناقض الالتحاق في التعليم المهني الثانوي، حيث واجه الخريجون صعوبة في إيجاد عمل لهم. وذلك لأن البرامج المهنية في المدارس الثانوية المهنية لم تمنحهم المهارات المطلوبة من جانب أرباب العمل، ويؤكد ذلك شكوى أصحاب العمل من خريجي التعليم المهني بأنهم لا يملكون المهارات اللازمة للعمل، وأدى ذلك إلى الاستعانة بالعمالة الأجنبية بالعمالة الأجنبية طالما تعذر العثور على الخريجين المهرة من المحليين لذلك طلبت الحكومة من كردستان العراق "رائد كوربوريشن" لتقييم التعليم والتدريب المهني (TVET). وقد أوصت الدراسة باعتماد ثلاث مراحل لتنفيذ التحسينات (على المدى القصير–المتوسط–والطويل) من ناحية الطلاب المهنيين – والمناهج المهنية وتلبية الاحتياجات والتخصصات المهنية اللازمة للمدارس الثانوية المهنية. وتختلف الدراسة السابقة عن الدراسة الحالية أن

الدراسة السابقة كان هدفها تطوير وتحسين التعليم المهني عن طريق برنامج الطموح في كردستان لزيادة جودة توسيع فرص التعليم العالي المهني في الجامعات أما الدراسة الحالية تدرس سبل تفعيل وتطوير التعليم المهني والتقني في مؤسسات التربية والتعليم في الضفة الغربية، والهدف من هذه الدراسة هو تطويري كأغلب الدراسات، وهو معرفة واقع التعليم المعني بكل حيثياته من التخصصات المطروحة والبرامج التدريبية، وكفاءة الخريجين، والمناهج التدريبية، وسوق العمل، وأخيراً التوصل إلى توصيات تهدف إلى تطوير مراكز التعليم المهني والتقني التابعة لوزارة التربية والتعليم الفلسطينية وزيادة الإقبال عليه من قبل الطلبة.

٥. دراسة ماسدوناتي وآخرون Masdonati (٢٠١٠) بعنوان "التعليم والتدريب المهني التهرب والانتقال إلى العمل–لوزان سويسرا"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على صعوبات الانتقال من التعليم إلى التدريب المهني كأسباب التهرب من التدريب المهني. استخدم الباحثون في دراستهم المنهج الوصفي التحليلي وكانت أداة الدراسة المقابلات *semi-structured interviews* لعينة الدراسة البالغ عددها (٤٦) طالب تهربوا من التدريب المهني في السنة الأولى، حيث أشرف على المقابلات مستشارين مختصين في التدريب المهني.

ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة هو أن هناك صعوبات في التأقلم نتيجة الانتقال من التعليم إلى التدريب المهني؛ وان هناك مشاكل في التعليم أو بيئة العمل. وقد أوصت الدارسة بضرورة نشر الوعي بين الطلبة عن طبيعة التدريب المهني من خلال الحصص المدرسية؛ وبنقل الطلبة إلى التدريب المهني في حالة التأكد من استقرار حالة الطلبة نفسياً وتهيئتهم بالانخراط في مرحلة انتقالية.

تتفق هذه الدراسة مع دراستي في أنها تبحث في عوامل عدم التزام الطلبة في التدريب المهني، وقد استفادت الباحثة من توصيات هذه الدراسة في التعرف على العوامل التي تساهم في إقبال الطلبة على التدريب المهني.

٦. دراسة أوهويري وآخرون Ohiwerei et al. (٢٠١٣) بعنوان (دور التعليم المهني والفني في نيجيريا للتنمية الاقتصادية) (*The Role Of Vocational and Technical in Nigeria Economic Development*)

هدفت هذه الدراسة إلى التأكد من دور التعليم المهني والتقني للتنمية الاقتصادية في نيجيريا. وقد استخدم الباحث المنهج التاريخي في تحليل آراء المؤلفين الأكاديميين المختلفة. وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك خللاً في منهاج التعليم المهني والتقني في نيجيريا؛ وانه يمكن أن يتحقق دور التعليم المهني والتقني في التنمية الاقتصادية عندما تتم المحافظة على كفاءة وفعالية التدريس؛ وانه لا يمكن أن يحدث تطور اقتصادي في أي دولة بدون تعليم مهني حاد وفعال. وكانت أهم التوصيات هي وضع معايير محددة وملزمة بقبول طلاب التعليم المهني والتقني؛ والالتزام بنظام التدريب في المنشآت الاقتصادية المحلية؛ إشراك المهنيين من الخريجين في مجال الخدمة المجتمعية المحلية مثلا في مجال صيانة الطرق-أنابيب المياه-والكهرباء-مصافي النفط ...الخ. وتختلف الدراسة السابقة عن الدراسة الحالية هي أن الدراسة السابقة كانت تهدف إلى التأكد من دور التعليم المهني والتقني للتنمية الاقتصادية في نيجيريا، أما الدراسة الحالية تدرس سبل تفعيل وتطوير التعليم المهني والتقني في مؤسسات التربية والتعليم في الضفة الغربية، والهدف من هذه الدراسة هو تطويري كأغلب الدراسات، وهو معرفة واقع التعليم المعني بكل حيثياته من التخصصات المطروحة والبرامج التدريبية، وكفاءة الخريجين، والمناهج التدريبية، وسوق العمل، وأخيراً التوصل إلى توصيات تهدف إلى تطوير مراكز التعليم المهني والتقني التابعة لوزارة التربية والتعليم الفلسطينية وزيادة الإقبال عليه من قبل الطلبة.

٧. دراسة يومندا كنيدي Umunadi E Kennedy (٢٠١٢) (*Vocational and Technical Education Teacher Preparation in Nigeria*): دراسة بعنوان (تصور مقترح عند إعداد معلم التعليم المهني والتقني في نيجيريا)

هدفت هذه الدراسة إلى عمل تصور مقترح عند إعداد معلمي التعليم المهني والتقني في نيجيريا وإعداد خطط مستقبلية حتى العام (٢٠٢٠). وهذا من خلال وضع سياسات وطنية خاصة بإعداد معلمي التعليم المهني والتقني عن طريق التدريب المهني الفعال؛ دراسة المشكلات التي تؤثر في إعداد المعلمين والتدريب وإيجاد حلول لها. ومن أهم النتائج التي خلصت إليها الدراسة السابقة هي أن مساهمة الحكومة في تمويل التعليم المهني والتدريب ضعيفة؛ وضرورة إعداد خطة استراتيجية تنفيذية مستقبلية للتعليم المهني في نيجيريا(٢٠٢٠)؛ بالإضافة قلة الأبحاث الموجودة حول أفضل الطرق لإعداد وتنفيذ مناهج دراسية ملائمة تحقق الهدف المطلوب؛ بالإضافة إلى حاجة المعلمين لإعداد برامج ودورات ولقاءات للتطوير مواكبة التقدم التكنولوجي. وتختلف الدراسة السابقة عن الدراسة الحالية حيث أن الدراسة السابقة كانت تهدف إلى إعداد وتطوير معلمي التعليم المهني والتقني في نيجيريا لمواكبة التقدم التكنولوجي، أما الدراسة الحالية تدرس سبل تفعيل وتطوير التعليم المهني والتقني في مؤسسات التربية والتعليم في الضفة الغربية، والهدف من هذه الدراسة هو تطويري كأغلب الدراسات، وهو معرفة واقع التعليم المعني بكل حيثياته من التخصصات المطروحة والبرامج التدريبية، وكفاءة الخريجين، والمناهج التدريبية، وسوق العمل، واخيراً التوصل إلى توصيات تهدف إلى تطوير مراكز التعليم المهني والتقني التابعة لوزارة التربية والتعليم الفلسطينية وزيادة الإقبال عليه من قبل الطلبة.

٨. دراسة شي Shi (٢٠١٣) بعنوان (القضايا والمشكلات الراهنة في تطوير التعليم المهني والتقني في الصين) (*Issues and Proplems in the Current Development of Vocational Education in China*)

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن التحديات التي يواجهها التعليم المهني في الصين وقام الباحث باستخدام المنهج البنائي في معرفة أهم قضاياه ومشكلات التعليم المهني في الصين وتكونت عينة الدراسة

من عدد (١٣٠) من معلمي التربية المهنية في المؤسسات المهنية الحكومية وعدد (٥٠) من الخبراء في المجال المهني. وقد توصلت هذه الدراسة إلى مناسبة حجم التعليم المهني والتقني في الصين مقابل ضعف الجودة؛ وعدم وضوح أهداف مؤسسات التعليم المهني بما يحقق التطور الاقتصادي. وكانت أهم التوصيات هي تشجيع البحث العلمي في مجال الربط بين الجودة والنمو الاقتصادي في المجال المهني؛ واستخدام نظام تقويمي شامل لجميع المجالات لتحقيق الأهداف الإنمائية. وتختلف الدراسة السابقة عن الدراسة الحالية أن الدراسة السابقة هدفت إلى الكشف عن التحديات التي تواجه التعليم المهني في الصين أما الدراسة كما سبق ذكره أما الدراسة الحالية تدرس سبل تفعيل وتطوير التعليم المهني والتقني في مؤسسات التربية والتعليم في الضفة الغربية، والهدف من هذه الدراسة هو تطويري كأغلب الدراسات، وهو معرفة واقع التعليم المعني بكل حيثياته من التخصصات المطروحة والبرامج التدريبية، وكفاءة الخريجين، والمناهج التدريبية، وسوق العمل، وأخيراً التوصل إلى توصيات تهدف إلى تطوير مراكز التعليم المهني والتقني التابعة لوزارة التربية والتعليم الفلسطينية وزيادة الإقبال عليه من قبل الطلبة.

٩. دراسة آلافي وآخرين Alavi et al. (٢٠١٢) (*Image of Technical Education and Vocational Training from the Perspective of Parents and Teachers*) دراسة بعنوان:

(صورة التعليم والتدريب المهني من وجهة نظر الآباء والمعلمين)

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة وفهم العمل في المجال المهني والتقني من وجهة نظر الآباء والمعلين في المدارس الثانوية والمهنية، حيث تكونت عينة الدراسة من مجموعة قصدية من أولياء الأمور والمعلمين. وقد تم تطبيق الدراسة على مدرستين من كل منظفة تعليمية. ومن أهم النتائج التي خرجت منها هذه الدراسة أن الصورة التي تكونت في أذهان المعلمين والآباء عن هذا النوع من التعليم سلبية؛ وضعف التحصيل الدراسي لدى طلبة التعليم المهني. وتختلف الدراسة السابقة عن الدراسة الحالية حيث أن الدراسة السابقة

هدفت إلى فهم التصور الذهني لدى أولياء أمور الطلبة والمعلمين عن التعليم المهني وفي هذا الجانب استفادت الباحثة من الأسباب والنتائج التي خلصت منها الدراسة السابقة في إثرا أهداف الدراسة الحالية حيث أن الدراسة الحالية تدرس سبل تفعيل وتطوير التعليم المهني والتقني في مؤسسات التربية والتعليم في الضفة الغربية، والهدف من هذه الدراسة هو تطويري كأغلب الدراسات، وهو معرفة واقع التعليم المعني بكل حيثياته من التخصصات المطروحة والبرامج التدريبية، وكفاءة الخريجين، والمناهج التدريبية، وسوق العمل، وأخيراً التوصل إلى توصيات تهدف إلى تطوير مراكز التعليم المهني والتقني التابعة لوزارة التربية والتعليم الفلسطينية وزيادة الإقبال عليه من قبل الطلبة.

١٠. دراسة نكيرنا Nkirna (٢٠٠٩) بعنوان "تحديات دمج التعليم الحر مع نظام التدريب المهني–تنزانيا"

هدفت هذه الدراسة إلى التركيز على التحديات التي تواجه دعم التعليم الحر مع برامج التدريب المهني في تنزانيا. استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي وكانت أداة الدراسة مقابلات عادية ومقابلات جماعية لعينة الدراسة والتي قسمها الباحث للمجموعات التالية (مدراء مراكز، مدربين، طلاب من مراكز مختلفة). ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة أن فترة التدريب في البرامج الحرة محدودة ولا تكفي لتعليم المهارات الضرورية، وان المتدربين في البرامج الحرة متفاوتون في القدرات الفردية بشكل كبير. وقد أوصت الدراسة بزيادة التنسيق بين التدريب المهني الحكومي والمؤسسات الأخرى؛ وبالاهتمام بتطوير بيئة التدريب المهني ومعايير الالتحاق ببرامج التدريب المختلفة.

١١. دراسة كاجاري Kagaari (٢٠٠٧) بعنوان "تقييم التأثيرات على اختيار الطلاب لتخصصاتهم المهنية والعملية"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العوامل التي تؤثر على اختيار الطلاب لتخصصاتهم المهنية والعملية في كلية التخصصات المهنية في جامعة كيامبوغو في أوغندا. استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي وكانت أداة الدراسة الاستبانة، ووزعت على عينة الدراسة المكونة من (٤٦) طالب في السنة الأخيرة من الدراسة، (٩٠) طالب من الخريجين، (٥٠) من مشرفي تدريب الطلاب. ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة ان السياسات والأنظمة المعمول بها من قبل الدولة تفيد اختيار الطلاب لتخصصاتهم التي يرغبوا الالتحاق بها؛ كذلك يتأثر اختيار الطلاب بالأشخاص المقربين مثل الأهل والأصحاب، وقد يختار الطالب تخصصاً تقليدا لشخصية معينة مثل الأب أو لوجود مكان عمل بعد التدريب؛ وأن بعض المواضيع التي تم دراستها في المنهاج تؤثر في اختيار الطلاب لتخصصاتهم. وقد أوصت الدراسة بتعديل أنظمة القبول في كلية التخصصات المهنية؛ وبتوجيه الطلاب منياً وتزويدهم بالمعلومات الكافية قبل الالتحاق بالتخصصات؛ وتدعيم المناهج بالثقافة المهنية في السنوات التي تسبق الالتحاق بالكليات.

استفادة الباحثة من هذه الدراسة في التعرف على العوامل التي تساعد في توجيه الطلبة للاختيار بين التعليم الأكاديمي والتقني، كالمناهج وتأثير المجتمع والأهل الأصحاب.

١٢. دراسة أنتون ونفوروزكين ويوجين Anton, Nivorozhkin and Eugene (٢٠٠٧) بعنوان "مدى مساهمة برامج التدريب المهني المدعومة من الحكومة في إيجاد فرص عمل للعاطلين"

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة تأثير برامج التدريب المهني التي تدعمها الحكومة على إيجاد فرص عمل للملتحقين بهذه البرامج. استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي وكانت أداة الدراسة المقابلة الشخصية للمسجلين في مكتب التوظيف الحكومي في إحدى المدن الصناعية الروسية الذين التحقوا سابقاً

ببرنامج التدريب المهني الحكومي وكان عددهم ١٥٤٧. ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة أن هناك تأثير إيجابي واضح في إيجاد فرص عمل للذين التحقوا ببرامج التدريب المهني مقارنة بالطبقات العاملة الأخرى؛ وأن الفئة التي التحقت ببرامج التدريب المهني تجد فرصة عمل في مدة أقصاها عام. وقد أوصت الدراسة بربط برامج التدريب المهني بمتطلبات سوق العمل؛ وبزيادة الاهتمام بنشر ثقافة التدريب والتوجيه المهني لفئات المجتمع المختلفة. استفادة الباحثة من هذه الدراسة في التعرف على الدور الحكومي الداعم لبرامج التدريب المهني، وإمكانية الاستفادة منها في تفعيل دور وزارة التربية والتعليم في تطوير التعليم التقني والمهني، وزيادة إقبال الطلبة عليه.

١٣. دراسة فريتاكون وروزيز (٢٠٠٣) بعنوان "التعليم والتدريب المهني في اليونان"

هدفت هذه الدراسة التحليلية إلى توضيح وضع التعليم المهني في اليونان، حيث بينت الدراسة أن التعليم والتدريب المهني آخر ما يلجأ إليه الشباب بالرغم من جهود الدولة المستمرة لرفع التعليم والتدريب المهني وخيار يساوي غيره من الخيارات الأخرى المتاحة للشباب، فبالرغم من نتائج الأبحاث التي بينت أن خريجي التعليم والتدريب المهني يواجهون صعوبات أقل في إيجاد عمل أكثر من غيرهم ممن هم خريجي التعليم الأكاديمي العام ففي العقد الأخير، شهد التعليم والتدريب المهني تطوراً وتمتع بمرونة في خصوصيات التدريب مقدماً كفاءة متطورة معتمدة على المعرفة المهنية وإكساب المهارات من خلال وسائل وطرق وطنية معتمدة. ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة انه أعدت مدارس خصيصاً للتعليم المهني والتقني؛ وان التدريب في مواقع العمل من خلال برامج التلمذة الصناعية؛ كذلك يتاح للملتحقين بالسنة الأولى بالتعليم المهني تغطية مالية كاملة من قبل هذه المؤسسات؛ وتقدم بعض مؤسسات الدولة والقطاع الخاص عروض العمل لخريجي هذه المدارس؛ كما بينت الدراسة أن اليونان في عام ٢٠٠٠ أنفقت ٨,٣ % من الدخل الإجمالي على التعليم،

أقل من % ٢,٥ على التعليم المهني. وقد أوصت الدراسة بتخصيص ميزانية مناسبة لتطوير التعليم المهني، استفادة الباحثة من هذه الدراسة في التعرف على المعوقات والصعوبات التي تواجه التعليم التقني والمهني.

١٤. دراسة ليو (٢٠٠١) بعنوان "إعادة تشكيل التعليم المهني في الصين وتطويره"

هدفت الدراسة إلى كيفية تطوير وإعادة تشكيل التعليم المهني في الصين على مدى العشرين سنة الماضية ويتدرج هيكله في عدة مستويات تبدأ من المستوى الأدنى إلى المستوى الأعلى والتي ترتبط بالقطاعات الصناعية وترتبط بالتعليم الثانوي المنتظم، هذا التطور خلال ثلاث مراحل، حيث تم إصلاح التعليم الثانوي المهني الأعلى منذ عام ١٩٨٠م بينما تم البدء بالتطوير الفعلي للتعليم العالي في نظام التعليم المهني منذ عام ١٩٩٤م .وفي عام ١٩٩٨ بدأ الاهتمام بتسهيل التواصل والاتصال بين التعليم المهني والتعليم العالي .ونظام التعليم المهني اليوم في الصين ينتقل بين المدارس المهنية ومراكز التدريب المهني في ثلاث مراحل هي: مدارس التعليم الثانوي الأدنى في المناطق الريفية حيث الاقتصاد والصناعات أقل والتي التحق بها (٨٠٠،٩٠٠) طالب عام ١٩٩٩؛ مدارس التعليم المهني الثانوي الأعلى وتتكون من (٩٦٢,٣) مدرسة متخصصة و(٣١٧,٨) ثانوية عليا و (٩٨,٤) مدرسة للعمال المهرة و (٥١٦٥) مدرسة متخصصة للكبار البالغين عام ١٩٩٩؛ و التعليم العالي المهني والتقني بين (٢-٣) سنوات تهدف إلى تدريب الموهوبين نحو العمل العملي والحرفي. ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة عدم رغبة القطاع الخاص في التعاون مع نظام التعليم المهني؛ وان مخرجات التعليم المهني لا تلبي احتياجات سوق العمل؛ كذلك فإن هيكلية نظام التعليم المهني غير محكمة التشكيل. وأوصت الدراسة بضرورة إجراء دراسات أخرى من شأنها تطوير التعليم المهني في الصين، استفادة الباحثة من هذه الدراسة في التعرف على الآليات التي يمكن أن تعمل على تطوير التعليم الفني والمهني، إضافة إلى التعرف على معوقات الصعوبات التي تواجه التعليم التقني والمهني.

١٥. دراسة سيكمدت (١٩٩٨) بعنوان: "تطوير التعليم الفني والمهني في ألمانيا وتحسينه"

هدفت الدراسة إلى معرفة أهمية النظام التعليمي المزدوج في التعليم والتدريب المهني بألمانيا. استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي. ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة وجود بعض المقاييس المختلفة التي يمكن أن تكون مقترحات لمواجهة التحديات التكنولوجية التي تقابل التعليم والتدريب المهني؛ وضرورة تطوير المنهاج، والتدريب المستمر والتدريب الأولي، والورش التدريبية في الشركات، والحلقات الدراسية الأساسية للمدربين والمدرسين؛ كما أن هناك نقص في المجالات الفنية المقدمة للبنات. وقد أوصت الدراسة بعمل دراسة مسحية شاملة لتحديد متطلبات المنهاج التعليمي المزدوج؛ وتطوير تخصصات تناسب البنات وحاجة المجتمع. استفادة الباحثة من هذه الدراسة في التعرف على الآليات التي يمكن أن تعمل على تطوير التعليم الفني والمهني، والتي من شأنها أن تكون عوامل داعمة لإقبال الطلبة على هذا التعليم.

٢,٣,٣ التعقيب على الدراسات السابقة

من خلال استعراض الدراسات السابقة نجدها قد تنوعت في أهدافها، إلا أن جميعها ركزت على التعليم التقني والمهني، حيث هدفت بعض الدراسات في التركيز على واقع التعليم التقني والمهني ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية كدراسة الدماغ وأبو حجير (٢٠٢٢)، ودراسة نصر الله (٢٠١٨)، ودراسة صقور والماز (٢٠٢٢)، ودراسة العندس (٢٠٢٢)، ودراسة الزيادات (٢٠٢١)، ودراسة الحمادين (٢٠٢٠)، ودراسة سعد (٢٠٢٠)، ودراسة Constant et al. (٢٠١٥)، ودراسة Masdonati (٢٠١٠)، ودراسة Ohiwerei et al. (٢٠١٣).

بينما تناولت عدد من الدراسات تأثير بعض العوامل على التعليم التقني والمهني كدراسة (القريناوي وآخرون، ٢٠١٨) والتي درست دور مديري المدارس، ودراسة حلس (٢٠١١) التي بينت أثر مدخلات

النظام التدريبي على مخرجات عملية التدريب، ودراسة المزروعي (٢٠١٩) التي بحثت تأثير تقنيات الثورة الصناعية الرابعة، ودراسة إسماعيل (٢٠١٥) والتي بحثت تأثير المنهاج، ودراسة Azeem & Omar (٢٠١٩)، التي درست عدة عوامل كالصفات الشخصية، والعوامل الاقتصادية والاجتماعية، ونظرة المجتمع، والعوامل الديموغرافية والجغرافية.

وتناولت العديد من الدراسات دور التعليم التقني في تلبية احتياجات سوق العمل كدراسة بحث وأبو سويرح (٢٠١١)، ودراسة خليفة وعبد العزيز (٢٠١٠)، ودراسة الحداد (٢٠٠٩)، ودراسة الشهراني والشهراني (٢٠٢٢)، ودراسة بابكر (٢٠١٠)، ودراسة الظريف (٢٠١٠).

وتناولت بعض الدراسات أسباب عزوف الطلبة عن التعليم التقني في فلسطين كدراسة الكيلاني وحمدان (٢٠١٧)، ودراسة العندس والعيسى (٢٠١٩)، والصعوبات التي تواجه التعليم التقني والمهني كدراسة حمدان وأبو عاصي (٢٠٠٨)، ودراسة أبو عصبة (٢٠٠٥)، ودراسة سويلم (٢٠٠٥)، ودراسة Shi (٢٠١٣)، ودراسة Nkirna (٢٠٠٩).

ومما سبق يتبين أن الدراسة الحالية تتميز عن الدراسات السابقة في أنها بحثت في كافة العوامل التي تؤدي إلى زيادة إقبال الطلبة على التعليم التقني والمهني إضافة إلى دور وزارة التربية والتعليم في تشجيع هذا الإقبال، وتتميز الدراسة الحالية في تطبيقها على إقليم الضفة الغربية في فلسطين.

٢,٤ أبعاد الدراسة

٢,٣,٤ مستوى إقبال الطلاب نحو التعليم المهني في الضفة الغربية في فلسطين

عرف العيسوي (٢٠٠٤) الإقبال المهني على انه مجموعة التفضيلات الفردية نحو مهن أو نشاطات أو هوايات مهنية معينة. وتتضمن مسالة بناء التوجهات المهنية عند الأفراد جوانب تتعلق بالقيم والثقافة؛

إذ تلعب القيم الاجتماعية السائدة والمعايير الثقافية دورًا كبيرًا في بلورة وتأسيس توجهات الفرد ومنطلقاته في مختلف جوانب حياته ومنها مهنة المستقبل. وعليه فقد أصبح من الضروري أن تكون مسؤولية مشتركة بين العديد من الجهات الأخرى سواء الرسمية ممثلة بالمؤسسات الحكومية جميعها ذات العلاقة، أو الأهلية والمدنية مثل الأسرة والمدرسة والجامعة وغير ذلك ، فجميعها تسهم في رسم صورة العمل المستقبلي للفرد وتعزز الوعي بأهمية ذلك والغاية منه، وتعزز من قيم العمل بغض النظر عن أشكاله ومدى قبوله عند البعض، ورسم الصورة العامة على نحوٍ إيجابي، إذا ما أردنا تامين سوق العمل بقوى بشرية فاعلة وناشطة وعلى وعي بالمهن والأعمال والوظائف وسائر أنشطة العمل، ومتطلباتها والحاجة إليها (علوان، ٢٠٠١).

تتجسد أهمية التعليم المهني كأحد روافد التعليم في فلسطين ويسهم بفاعلية في توفير مخرجات بشرية تمتلك المهارات التي تمكن صاحبها من إحداث تغيير إيجابي ومميز اتجاه تطوير المجتمع وإحداث التنمية الاقتصادية وتلبية متطلبات واحتياجات سوق العمل من الكوادر البشرية المدربة والمؤهلة مهنياً وتقنياً (وزارة التربية والتعليم العالي، ٢٠٢١).

حينما قدمت السلطة الوطنية الفلسطينية إلى أرض الوطن حرصت على أن تولي التعليم المهني كل الاهتمام والرعاية، ويظهر ذلك من خلال إنشاء العديد من المدارس المهنية إيماناً منها بأهمية هذا القطاع من التعليم ودوره في الاقتصاد الوطني، فأنشأت ست مدارس في الضفة والقطاع وكان منها أربع في الضفة الغربية وهي مدرسة جنين الثانوية الصناعية، مدرسة قلقيلية الثانوية الصناعية ومدرسة سلفيت الثانوية الصناعية ومدرسة بنات دورا الثانوية المهنية، ومدرستان في قطاع غزة وهي مدرسة دير البلح الثانوية الصناعية ومدرسة بنات غزة الثانوية المهنية وقد استقطبت هذه المدارس العديد من الطلبة والطالبات في تخصصات مختلفة (الإدارة العامة للتعليم المهني والتقني، وزارة التربية والتعليم، ٢٠٢١)

وذكرت أبو عصبة (٢٠٠٥) أن الاهتمام بهذا القطاع التعليمي في فلسطين لم يصل بعد إلى مستوى أهميته، ذلك أن المدارس المهنية محدودة العدد وعدد طلبتها قليلون إذا ما قورنوا بأعداد الطلبة الذين يلتحقون بالقسم الأكاديمي سواء في الفرع العلمي أو الأدبي، فضلاً عن ذلك فإن تجهيزات المدارس دون المستوى المطلوب.

لذلك تحاول الحكومة الفلسطينية وعبر وزاراتها المتخصّصة، التوجّه نحو تطوير التعليم المهنيّ والتقنيّ، خلال السنوات المقبلة، في محاولة منها للاستجابة إلى حاجات سوقي العمل الفلسطينيّ والعربيّ، في ظلّ الإقبال الزخم من قبل الفلسطينيّين على التعليم الأكاديميّ، لتقليل نسب البطالة في صفوف الشباب، مستعينة بدعم الدول المانحة لتطوير هذا القطاع، فقد قام مجلس الوزراء الفلسطينيّ بالمصادقة على خطّة دمج التعليم المهنيّ والتقنيّ بالتعليم العام في المدارس الحكوميّة، والّتي بدأ العمل بها مطلع أيلول/سبتمبر٢٠١٧، ضمن رؤية الحكومة الفلسطينية لإصلاح منظومة التعليم، في ظلّ الإقبال الكبير على التعليم الأكاديمي، ويأتي هذا التوجّه الحكوميّ، بعد اطلاق وزارتي التربية والعمل المجلس الأعلى للتعليم المهنيّ والتقنيّ في ٥ كانون الثاني/يناير لتعزيز التخصّصات المهنيّة والتقنيّة ودعمها، بما يضمن تحسين نوعيّة التعليم الفلسطيني ومخرجاته بعد دمج التعليم المهني، وإيلاء المزيد من الاهتمام لهذا القطاع لمواجهة ارتفاع نسبة البطالة في صفوف الخرّيجين من الجامعات والكليات (ملحم، ٢٠١٦).

ويرى أبو القرع (٢٠١٦) أنه وعلى الرغم من الاهتمام المتزايد في التعليم المهني عندنا، إلا أن القليل قد تم على الصعيد العملي، من اجل تشجيع الإقبال على هذا التعليم أو خلق الفرص والإمكانيات من أجل توجه الطلبة نحوه، ومن ثم ربطه وبشكل استراتيجي، سواء من حيث الكم أو النوع مع احتياجات المجتمع.

كما وذكر سيف (٢٠١٢) أن حوافز الانضمام إلى التعليم المهني لا تزال ضعيفة، فمن الناحية الاجتماعية لا تزال هناك نظرة دونية من قبل المجتمع إلى تلك التخصصات على رغم العائد المادي المرتفع الذي يمكن أن يرافق العمل المهني. وفي كثير من تلك التخصصات لا تزال ظروف العمل السائدة في كثير من القطاعات المهنية تفتقر إلى شروط العمل اللائق، ويعتبَر كثير من تلك القطاعات غير منظم ولا يوجد أي شكل من أشكال الحماية الاجتماعية للعاملين.

وقد اعتمدت الباحثة على الدراسات العيسوي (٢٠٠٤)، وعلوان (٢٠٠١)، ووزارة التربية والتعليم العالي (٢٠٢١)، وأبو عصبة (٢٠٠٥)، وملحم (٢٠١٦)، وأبو القرع (٢٠١٦)، وسيف (٢٠١٢) في صياغة فقرات مقياس إقبال الطلبة على التعليم المهني.

٢,٣,٥ العوامل المؤثرة في رفع مستوى إقبال الطلاب نحو التعليم المهني والتقني

٢,٣,٥,١ الدعم المادي والفني والتقني

يتعلق هذا الدعم بالتمويل والاحتياجات المالية لإنشاء المباني وتجهيزها وتوفير الأجهزة والمعدات الحديثة، توفير لكادر التعليمي المؤهل تقنيا (الأيوبي، ٢٠٠٨).

كما يتعلق بكل ما يستعان به لتوفير التعليم والتعلم من مبان وتجهيزات مدرسية، ويمكن تعريف تقنيات التعليم المهني على انه " التنفيذ الأمثل لأهداف التربية المهنية من خلال استخدام المصادر البشرية والمصادر غير البشرية أو الاستخدام الأمثل لمزيج من المصادر البشرية وغير البشرية، وفي هذا المجال يمكن اعتبارها الإمكانيات والأدوات والأجهزة المحدثة عن طريق تخصيص ميزانيات معينة (النملة، ٢٠١٧).

ويعتبر التمويل من الأمور ذات الأهمية القصوى في إنشاء نظام التعليم والتدريب المهني والتقني المستدام، حيث من المتوقع أن تزداد الحاجة إلى التمويل بشكل كبير خلال السنوات المقبلة، فالقدرة

الاستيعابية للنظام ستزداد بشكل كبير، مما تزداد الحاجة لتمويله. ويجب العمل على ضمان تجهيز مؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني باستمرار بأحدث الأجهزة والأدوات والتي تتناسب مع المعايير الدولية الخاصة بها، وتقدر على التكيف مع التقنيات الحديثة التي تحقق أهداف تلك المؤسسات. كما وتعتبر المرافق من العناصر التي يشملها الدعم المادي والتقني، حيث ينبغي أن تلبي مرافق مؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني المعايير التي تطبقها الهيئة الوطنية للاعتماد والجودة النوعية من حيث المساحة وتقسيمات الفصول وورش العمل ومقرات المؤسسات والسلامة والصحة والاحتياجات الخاصة والنوع الاجتماعي (العلمي ومجدلاني، ٢٠١٠). هذا بالإضافة إلى تمويل تنمية الموارد البشرية والذي يعتبر جزءا من تمويل نظام التعليم والتدريب المهني والتقني وذلك من خلال مساهمة الحكومة، مشاركة المستفيدين في عملية التمويل، صندوق التدريب الوطني بالإضافة إلى المنح والتبرعات الوطنية والدولية، وتعتبر أنشطة مؤسسات التدريب المدرة للدخل وسيلة لخفض المخصصات المالية الحكومية لقطاع التعليم والتدريب المهني والتقني.

وقد اعتمدت الدراسة على الدراسات الأيوبي (٢٠٠٨)، والعلمي ومجدلاني (٢٠١٠)، و.Constant et al، ٢٠١٥)، و.Ohiwerei et al (٢٠١٣) في صياغة فقرات محور الدعم المادي والفني والتقني.

٢,٣,٥,٢ تسهيلات للطلبة

لا بد من توفير التسهيلات الملائمة التي تمكن الأفراد الراشدين عادة من مواصلة تقدمهم الأكاديمي وتطورهم المهني، وتعتبر عملية الإرشاد المهني أحد التسهيلات التي تقدمها مؤسسات التعليم المهني، ولا تتوقف هذه العملية عند اختيار الطالب أو الطالبة للمهنة والالتحاق بأحد برامج التعليم والتدريب المهني، ولكنها تأخذ بعد آخر يعمل على تثبيت هذا الاختيار، وبناء شخصية الطالب والطالبة المهنية وتعريفهم

بآفاق المهنة التي اختاروها، وذلك في بداية التحاقهم، كما يواكب تطورهم ويساندهم في مراحل التعلم في المؤسسة وفي سوق العمل، ويعد الطلبة قبيل تخرجهم لسوق العمل (مهنتي أونلاين، ٢٠٢١).

وتشمل التسهيلات التي يمكن تقديمها للطلاب إعطاء حوافز للمؤسسات التي تستقبل الطلبة للتدريب كالإعفاء الضريبي، بالإضافة إلى فرض قوانين وتشريعات تنظم عمل قطاع التعليم والتدريب التقني والمهني، تبين وتحدد مسؤولية وصلاحيات المعنيين من مؤسسات التعليم والتدريب التقني والمهني ومؤسسات سوق قطاع العمل. كذلك من التسهيلات إنشاء صندوق وطني لإقراض الطلبة لتعزيز فرص التدريب وإيجاد التشريعات اللازمة لتفعيله ودعمه من خلال مساهمة أصحاب العمل والمجتمع المحلي والطلبة والخريجين. وتعزيز متابعة تطبيق الاستراتيجية ونشر نتائجها وتفعيل المسائلة لتوفير فرص نوعية ومتخصصة لغير المقتدرين. وتوفير بيئة ملائمة لدمج ذوي الاحتياجات الخاصة في مؤسسات التعليم والتدريب التقني والمهني وسوق العمل (كلية هشام حجاوي التكنولوجية، ٢٠١٥). كذلك تتضمن تسهيل وضع السياسات للسماح بالاعتراف بالتعليم والمؤهلات السابقة لإزالة العوائق التي تحول دون الوصول إلى التعليم والتدريب التقني والمهني، والمعروفة باسم خدمات الدعم التي تقدمها بعض الكليات ومنها توفير الدورات التدريبية اللغوية أو الاستدراكية أو توفير الرابط لها لتمكين الدخول إلى برامج التعليم والتدريب المهني والتقني، تقديم التوجيه الأكاديمي والمهني والدعم النفسي والاجتماعي للمتعلمين في مجال التعليم والتدريب المهني والتقني أثناء اتخاذهم قرارات بشأن الدورات الدراسية والمهن قبل وخلال الالتحاق وبعدا، و توفير البدلات المناسبة للطلاب لدعمهم على التركيز على دراساتهم، كذلك الحرص على أن يكون للمرافق اتصال بشبكة الإنترنت وأن يتمكن الطلاب من الوصول إلى مجموعة متنوعة من المحتوى الرقمي التكميلي. وتوفير حوافز لأصحاب العمل لإنشاء أماكن عمل شاملة، وتوفير فرص البحث عن عمل، وكتابة السيرة الذاتية، والتدريب على مهارات المقابلة (UNHCR، ٢٠١٩). كما وضع الاتحاد العام للاقتصاديين الفلسطينيين رزمة من المزايا

التشجيعية للطلبة المقبلين على الدراسة المهنية والتقنية إن كان خلال الدراسة أو مباشرة بعد التخرج ومتابعة هؤلاء الخريجين لضمان فرص عمل مرضية ومحترمة لهم، والعمل من خلال التدريب بأجور رمزية مع ضمان التدرج في التخصص بناءً على اكتسابه العمل (الاتحاد العام للاقتصاديين الفلسطينيين، ٢٠١٨). وقد ذكر أبو فياض (٢٠١٦) انه من التسهيلات المتعلقة بالتعليم والتدريب المهني والتقني هو إعفاء القطاع الخاص من الضرائب لكافة الاستثمارات التي يقوم بها في التعليم والتدريب المهني والتقني، وإعفاء المعدات والتجهيزات المستخدمة من أي ضرائب.

وتشمل التسهيلات كذلك تعديل آليات القبول للمؤسسات التعليمية، للسماح للطاب باختيار التخصص الذي يفضلونه بحرية، وإعادة النظر بشكل جذري في آليات القبول في الجامعات وكليات المجتمع والمدارس المهنية ومعاهد التدريب المهني، بحيث تصبح معتمدة على ميول الطاب وقدراتهم، وليس على درجاتهم وإنجازهم الأكاديمي بناء على المهارات التقليدية السائدة فقط في النظام التعليمي. وإعطاء المنح للطاب لإكمال تعليمهم في المسارات المتوسطة والمهنية، مع تحسين محتوى البرامج التعليمية والتدريبية المقدمة.

وقد اعتمدت الدراسة على الدراسات مهنتي أونلاين (٢٠٢١)، وكلية هشام حجاوي التكنولوجية (٢٠١٥)، وUNHCR (٢٠١٩)، في صياغة فقرات محور تسهيلات الطلبة.

٢,٣,٥,٣ نظرة الطلاب والمجتمع

ذكرت الشامي (٢٠١٩) أن كثير من أولياء الأمور يعتقدون أن التعليم المهني لا قيمة له، وأن الطالب الذي يلتحق به هو طالب مستواه الدراسي متدني، وأنه لم يتمكن من الحصول على درجات فلم يجد أمامه سوى هذا التعليم المهني، وما زالت نظرة المجتمع للتعليم المهني نظرة دونية، مختلفة عن النظرة

للتعليم الجامعي والأكاديمي، كما أن فئة الشباب المنتسبين لبرامج التعليم المهني فئة قليلة، والتي قدرتها وزارة التربية والتعليم العالي ٣٪، مع أن نسبة التشغيل في سوق العمل قُدرت بـ ٩٢%.

كما وتتمثل العوائق الاجتماعية للتعليم المهني في نظرة المجتمع الدونية للتعليم المهني والتقني وارتباطه بالحرف اليدوية في أذهان الناس، حيث لا يزال المجتمع ينظر إلى التعليم المهني نظرة سلبية بعكس التعليم الأكاديمي، إذ ينظر إليه نظرة احترام وتقدير، ظنا منا أن التعليم الأكاديمي أرفع مستوى وأعلى مقاما من العمل اليدوي. تختلف المكانة التي يحتلها العمل والتعليم المهني في أي مجتمع من المجتمعات، وطبيعة النظرة المجتمعية إليه، باختلاف نظرة الفلاسفة والفلسفات المختلفة نحو التعليم المهني والتقني، مما ينعكس على طريقة فهم ونظرة أي مجتمع من المجتمعات لأهمية المهن والتعليم المهني والتقني. وفي المجتمع العربي فإن النهضة العربية الحديثة وظهور التصنيع في البلاد العربية تطلبت ازدياد الاهتمام بالمهن والتعليم المهني والتقني، لأهميته في رفد خطط التنمية بالكوادر المهنية والتقنية المؤهلة. ولكن وعلى الرغم من كل هذه القناعات بأهمية التعليم المهني، فما تزال النظرة المجتمعية السلبية نحو التعليم المهني تحول دون التحاق الفرد ببرامج التعليم والتدريب المهني والتقني حتى وقتنا الحاضر. وتنعكس النظرة المجتمعية نحو هذا النوع من التعليم على هيكل الالتحاق به، وحجم الاستثمارات في عناصره المختلفة وحتى إمكانات تطويره (الأيوبي، ٢٠٠٨).

وأشار الطويسي (٢٠١٣) أن النظرة المجتمعية السلبية نحو التعليم والتدريب المهني قد تسهم في فرض مدخلات ذات كفاية متدنية وبالتالي فلا بد من تغيير النظرة المجتمعية المتدنية نحو التعليم المهني والتقني وذلك بترشيد الاتجاهات المجتمعية، من خلال تكييف خيارات الأفراد وتوجيه سلوكهم الاجتماعي نحو أولويات مرتبطة بالاحتياجات التنموية؛ مثل توفير الدعم والحوافز التي يمكن أن تسهم في زيادة الإقبال على الالتحاق ببرامج التعليم والتدريب المهني والتقني التي تتطلب الحاجات التنموية الوطنية جذب الطلبة إليها كما هو حالة التعليم المهني والتقني.

وعن وجهة نظر الطلاب فقد استنتج الحلبي (٢٠١٢) أن طلاب التعليم المهني والتقني لا ينتسبون إليه عن رغبة وأن هناك جهل بماهية هذا التعليم وأنه لا يوجد ارتباط بين مناهجه والواقع العملي للمهنة. وخلصت دراسة العندس و والعيسى (٢٠١٩) إلى أن خريجي المعاهد الثانوية الفنية أكثر ميلاً للالتحاق بالكليات التقنية وأنهم يوجهون من قبل أساتذتهم لذلك بعكس طلاب الثانوية العامة، وأظهرت الدراسة تأييد طلاب الثانوية العامة لأهمية التخصصات التي تقدمها الكليات التقنية، وأن هناك ميول من الملتحقين بالكليات التقنية للعمل الميداني، كما أظهرت أن أكثر الراغبين في الالتحاق بالكليات التقنية هم الحاصلين على تقدير جيد، وأن من أهم أسباب التحاقهم هو تدني مستواهم و عدم حصولهم على قبول في جهات تعليمية أخرى، وأن التحاقهم بها كان بسبب سهولتها، وأبانت الدراسة أن أهم أسباب التحاق الطلاب بالكليات التقنية هو رغبتهم الشخصية ثم ميولهم للدراسة التطبيقية، بينما جاء تأثير الوالدين في المرتبة السابعة وجاء تفضيل الدراسة بالكليات التقنية على المؤسسات التعليمية الأخرى في المرتبة الأخيرة، وأخيراً فقد أظهرت الدراسة أن عدداً كبيراً من أولياء أمور الملتحقين بالكليات التقنية لا يتعدى تعليمهم المرحلة الثانوية.

كما وتساهم الخلفية الاجتماعية والاقتصادية لكافة شرائح المجتمع، بدور هام في تكوين آراء واتجاهات الطاب، سواء نحو اختيار المسارات التعليمية الفنية والتقنية أو اختيار المسارات الأكاديمية. رأي الآباء والأقران يؤثر بشكل كبير على اختيار الطالب، ويتأثر ذلك أيضا بمكان إقامة الطالب وبيئته، ومتطلبات السوق المحلية وفرص العمل.

وقد اعتمدت الدراسة على الدراسات الشامي (٢٠١٩)، والأيوبي (٢٠٠٨)، والطويسي (٢٠١٣)، والحلبي (٢٠١٢)، والعندس والعيسى (٢٠١٩)، وأبو عصبة (٢٠٠٥)، وآلافي وآخرين (٢٠١٢)، وكاجاري (٢٠٠٧) في صياغة فقرات محور نظرة المجتمع.

٢,٣,٥,٤ التخصصات الملائمة

يؤثر التعليم المهني تأثيرا ملحوظا في سوق العمل من خلال توفير الكادر المهني الذي يحتاجه هذا السوق وإعداده على أسس علمية ومنهجية بحيث يكون عنصرا فعالا ومؤثرا، ويعمل التعليم المهني على إعداد الحرفيين والصناع والعاملين بتخصصاتهم المختلفة بناء على ما يقتضيه أو يحتاجه هذا السوق فترى الحداد والنجار والبناء يتقن كل منهم صنعته بمهنية وحرفية عالية.

حرصت وزارة التربية والتعليم العالي على تطوير التعليم المهني والتقني في فلسطين، حيث صاغت استراتيجية وطنية للتعليم والتدريب المهني والتقني بحيث يكون هذا النظام كفؤاً وفعالاً ومرناً ومرتبطاً باحتياجات سوق العمل الفلسطينية.

توفر التخصصات والمناهج المطروحة في التعليم المهني الطاقة البشرية المؤهلة المنتجة والفاعلة في برامج التنمية الشاملة، وعليه فيجب بناؤها على أسس سليمة ومدروسة. لذلك استهدفت الدول المتقدمة في توجهاتها الجديدة إجراء تغييرات جذرية في نظم التعليم وأنماطه وبرامجه وتقليص الفجوة بين التعليم المهني والتعليم العام وبين سوق العمل ومتطلباته المتغيرة من المهن والمهارات ولمعالجة مشكلة البطالة التي ساهمت نظم ومناهج التعليم التقليدية بانتشارها. ومن أجل تقرير التعليم والتدريب المهني الجيد الذي يلبي احتياجات سوق العمل قامت الوزارة بتشجيع القطاع الخاص على المشاركة في تقديم برامج التعليم المهني وتقوم عدد من الشركات والمصانع بتنظيم برامج تدريبية بهدف جعل المعارف والمهارات المهنية ذات صلة بواقع العمل (النملة، ٢٠١٧).

وذكرت القواسمة وآخرون (٢٠٠٩) أن أهمية التخصصات المطروحة من التعليم المهني تنبع من سرعة تغير احتياجات سوق العمل وبطء استجابة مؤسسات التعليم التقني والمهني لهذا التغير. لذا تظهر

الحاجة إلى وجود شراكة بناءة مع مؤسسات سوق العمل وآليات تضمن بقدر معقول تحول اختيار الطالب من عملية عشوائية إلى نشاط مخطط له حسب الشواغر المتوفرة والطلب المتوقع عليها من قبل سوق العمل. وقد ذكر تقرير المتابعة والتقييم لسنة الأساس ٢٠١٧ الصادر عن وزارة التربية والتعليم الفلسطينية أن نسبة الإنجاز الفعلي بلغت مقارنة بما هو مخطط وفق الخطة السنوية لتقييم وتعديل ومواءمة منهاج التعليم المهني والتقني حسب احتياجات سوق العمل ٥٠%. بذات السياق ولكن من ناحية أخرى، فقد أظهرت النتائج أن عدد التخصصات ذات المناهج المطورة بناء على كفايات سوق العمل كان تخصصان فقط، هذا وكانت نسبة الطلبة في المدارس المهنية والكليات التقنية الذين يتدربون في سوق العمل ٢٢%.

وقد إعتمدت الدراسة على الدراسات النملة (٢٠١٧)، والقواسمة وآخرون (٢٠٠٩)، وDweakat (٢٠١٢)، ونصر الله (٢٠١٨)، وإخليل (٢٠١٧)، وبحر وأبو سويرح (٢٠١١)، والحداد (٢٠٠٩)، وسويلم (٢٠٠٥) في صياغة فقرات محاور التخصصات الملائمة.

٢,٣,٥,٥ المتابعة والتقييم

يمكن تعريف المتابعة على أنها عملية منظمة ومستمرة بناءً على خطة موضوعة موضح بها الأهداف المراد تحقيقها مع مراجعتها بشكل دوري للتأكد من أن التنفيذ يتم في الإطار الصحيح، أما التقييم فهو عملية مرحلية ومنظمة تتم على مدار مراحل المشروع كلها من خلال جمع وتحليل المعلومات لتحديد مدى تحقيق المشروع لأهدافه من خلال الأنشطة الموضوعة وقياس نتائج وأثر المشروع على المجتمع (ECSS، ٢٠١٣).

تم استحداث نظام المتابعة والتقييم في وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية في العام ٢٠٠٩ من خلال إنشاء دائرة المتابعة والتقييم في الإدارة العامة للتخطيط، وتزامنً مع إطلاق الخطة الاستراتيجية الثانية (٢٠٠٨-٢٠١٢)، فقد كان نظام المتابعة والتقييم حاضرًا لتقييم ومتابعة الخطة الاستراتيجية وما تالها من خطط، هذا وقد أولته الوزارة جل اهتمامها ومتابعتها لما يشكل هذا النظام ركيزة هامة من الركائز التي تبني عليها الوزارة قراراتها. وتم خال الأعوام الماضية تطوير هذا النظام من ناحية آلية العمل ونوعية التقارير الصادرة عنه، إذ تم إصدار تقارير مركزية سنوية إضافة إلى تقارير على مستوى كل مديرية من مديريات التربية والتعليم تركز على أداء المدرسة والمعلم والطالب.

وانطلاقاً من اعتماد الخطة القطاعية للتعليم في أهدافها وسياساتها وبرامجها على الهيكل الذي تم تطويره للخطة الاستراتيجية الثالثة لوزارة التربية والتعليم —٢٠١٤ ،2019والذي يتضمن نظاماً للمتابعة والتقييم قائما على النتائج يساند جميع أصحاب الشأن في معرفة إذا ما كانت الخطط ناجحة أو إذا طرأ تغيير على الظروف، ويقدم النظام توصيات للتداخلات التي تأثرت جراء التغيير. ففي حال وقوع فشل فإن النظام يوفر إنذارات مبكرة للكشف عن مسببات الفشل ويقدم اقتراحات للتعديل في الوقت المناسب، واتخاذ القرار المبني على أدلة وبراهين (دولة فلسطين، ٢٠٢١).

يهدف نظام المتابعة والتقييم في قطاع التشغيل والتدريب والتعليم المهني والتقني إلى مراجعة تقرير قياس الأداء ولمراجعة البيانات المقدمة من المؤسسات ذات الصلة، وبيان أهمية النظام في تخفيف الصعوبات التي واجهتها المؤسسات ذات العلاقة.

وأشارت عليان وآخرون (٢٠١٨) إلى أهمية تطوير نظام المتابعة والتقييم لقطاع التعليم والتدريب المهني والتقني في فلسطين، بما يتناسب مع حاجة المجتمع الفلسطيني، بالإضافة إلى أهمية استحداث نظام للمتابعة والتقييم لمنظومة التعليم والتدريب المهني والتقني، لغايات التخطيط السليم والمدروس لأي برامج

جديدة في هذا القطاع على مستوى البرامج الجديدة، وتطوير المناهج، والأنظمة، وغيره، وكذلك أهمية تطوير قدرات العاملين في النظام خاصة أعضاء فريق المتابعة والتقييم المنهجيات المقترحة والمؤشرات. كما أوضح كحيل (٢٠١٥) أن قطاع التعليم يعاني من ضعف وعدم فاعلية هياكل الحاكمية القائمة، ونقصًا في القدرات القيادية على المستوى الوزاري، وخصوصًا في ظل عدم تنفيذ قرار مجلس الوزراء بإنشاء مركز التطوير المهني والتقني، واتباع نهج مركزي في إدارة هذا القطاع، ومحدودية التمويل، إضافة إلى ضعف آليات المتابعة والتقييم.

ذكر يقين (٢٠١٨) خمسة أنشطة عند تقييم أنشطة التطور المهني، وهي: ردود فعل المشاركين؛ تعلمهم للمهارات والمعرفة؛ دعم المؤسسة؛ توظيف المعرفة والمهارات؛ ومخرجات التعليم.

وقد اعتمدت الدراسة على الدراسات ECSS (٢٠١٣)، ووزارة التعليم بدولة فلسطين (٢٠٢١)، وعليان وآخرون (٢٠١٨)، وكحيل (٢٠١٥)، ويقين (٢٠١٨)، وDweakat (٢٠١٢) في صياغة فقرات محور المتابعة والتقييم.

٢,٣,٦ دور وزارة التربية والتعليم

اعتبرت السلطة الوطنية الفلسطينية عند قدومها التعليم المهني كأحد ركائز المجتمعات، لذا عملت على تطويره من خلال زيادة عدد المدارس المهنية واستحداث تخصصات جديدة وتجهيزها بالوسائل التعليمية الحديثة، كما أولت وزارة التربية والتعليم العالي اهتمام بالتعليم المهني في عدة محافظات في الوطن من خلال تنويع أنماطه وتطوير المناهج المهنية وتوحيدها في كافة المدارس بما يتلاءم احتياجات السوق الفلسطينية من متخصصين مؤهلين تقنياً (حماد والنخالة ،٢٠٠٨).

وتقوم الإدارة العامة للتعليم التقني في وزارة والتعليم بالدور الحكومي الأكبر في التعليم والتدريب التقني في فلسطين، وذلك من خلال هدفها العام الذي يسعى إلى المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الفلسطيني من خلال توفير التعليم والتدريب التقني بحيث يكون متاحا لجميع الأفراد بما يؤدي إلى تقليل البطالة. ومن خلال رسالتها التي تتمثل تنمية الموارد البشرية الوطنية، من خلال عمليات التعليم والتدريب التقني لتلبية احتياجات سوق العمل من القوى البشرية المؤهلة . وتتطلع الإدارة العامة للتعليم التقني من خلال رؤيتها إلى الوصول إلى نظام تعليم تقني يمتاز بالكفاءة العالية، والفاعلية والارتباط بحاجات سوق العمل، والمرونة والاستدامة.

ويتمثل دور وزارة التربية والتعليم في التعليم المهني من خلال المهام الأساسية التي تقوم بها الإدارة العامة للتعليم التقني، ومنها: إعداد السياسات والخطط العامة للتعليم التقني ومراجعتها وتطويرها؛ الإشراف المباشر على مؤسسات التعليم التقني الحكومية والخاص؛ تأهيل المدربين التقنيين ورفدهم بالمعارف والمهارات لمواكبة التطورات التكنولوجية؛ تصميم برامج التعليم والتدريب التقني وتطويرها؛ تطوير وتطبيق نظام للتقييم والشهادات لقطاع التعليم والتدريب التقني في فلسطين؛ عقد شراكات استراتيجية مع مؤسسات التعليم والتدريب التقني الأهلية والخاصة؛ إجراء البحوث والدراسات في مجال التعليم والتدريب التقني؛ ترسيخ مبدأ الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص؛ العمل على تعزيز العلاقة بين المؤسسات التعليمية والتدريبية ومواقع العمل والإنتاج ؛ تنفيذ برامج التعلم مدى الحياة في أوساط مختلف شرائح القوى العاملة؛ توفير وتشجيع التحاق المرأة ببرامج التعليم والتدريب التقني؛ و تيسير فرص وصول ذوي الإعاقة للالتحاق ببرامج التعليم والتدريب التقني؛ تقديم خدمات التوجيه والإرشاد بشكل منظم لكافة الفئات ذات العلاقة؛ تعميم الاختبارات المهنية لغايات قياس مستوى المعرفة، والمهارات، والكفاءات ؛ تحديد مستويات التعليم والتدريب بما فيها المواصفات الفنية للبرامج؛ تنويع برامج التعليم والتدريب المهني والتقني (مثل نمط التلمذة المهنية)؛ و

إتاحة فرصة التعلم مدى الحياة، وتطوير القدرات المهنية للانتقال بين المستويات (وزارة التربية والتعليم الفلسطينية، ٢٠٢٢).

واعتبرت العلمي ومجدلاني (٢٠١٠) انه ينبغي على الحكومة المشاركة في عملية التمويل، توفير التشريعات والأنظمة، وضع السياسات والقوانين وتنفيذها، وذلك بهدف التمكين والأداء المناسب لنظام التعليم المهني والتقني. وتساهم الحكومة في تمويل قطاع التعليم والتدريب المهني والتقني من ميزانيتها السنوية، كما وتوفر مصادر أخرى للتمويل، كأصحاب العمل والمتدربين. كذلك يظهر دور وزارة التربية والتعليم في وضع نظام لتجنيد الأموال للتدريب، بحيث يقوم هذا النظام على ما يتم تحصيله من أرباب العمل كضرائب مثلا، وتقدم الحكومة بالمقابل خصومات على هذه المساهمات كحوافز للتدريب (العلمي وآخرون، ٢٠١٠).

كما ويتمثل دور وزارة التربية والتعليم في إنشاء المدارس الثانوية المهنية، ودعمها وتطويرها ومتابعتها والإشراف عليها، حيث تهدف المدارس الثانوية إلى إعداد الطلبة إعداداً مزدوجاً: إعدادهم للعمل من جهة، وإلحاقهم في بعض مجالا ت التعليم العالي من جهة أخرى. ويقضي الطلبة في هذه المدارس نصف مدة الدراسة في دراسة مواد عامة، والنصف الثاني في دراسة المواد النظرية وفي التدريب العملي المرتبط في المهنة (مهنتي أونلاين، ٢٠٢١).

وقد ذكر تقرير European Training Foundation (٢٠٢٠) أن وزارة التربية والتعليم الفلسطينية تتولى بالتنسيق مع وزارة العمل تنظيم واعتماد مؤسسات وبرامج التعليم المهني والتعليم التقني، والتدريب المهني على التوالي، إضافة إلى وزارة التنمية الاجتماعية والأونروا، اللتان تنظمان عملهم. وفقاً للمراجع القانونية، تقود وزارة التربية والتعليم ووزارة العمل القطاع وتضع سياساته، مع مدخلات من الشركاء الآخرين. وذكر الأغا (٢٠١٨) انه وفي سبيل تعزيز توجه الطلاب للتعليم المهني والإجراءات التي اتخذتها الوزارة في

تحقيق ذلك ، تم تطبيق برنامج دمج التعليم المهني في الصفوف الأساسية (من الصف السابع وحتى التاسع) لتعزيز المفهوم المهني لدى الطلبة لكلا الجنسين دون تمييز في المنهاج مما يعمل على صقل توجهاتهم المهنية المستقبلية ، حيث أن الوزارة قامت باستحداث وحدات مهنية متخصصة للمرحلة الثانوية لكل من الذكور والإناث وزيادة عدد من التخصصات المهنية خاصة بالإناث هي(التكنولوجي ، التجميل ، جرافيك ديزاين) بالإضافة إلى تخصص التجاري الموجود سابقا .

وأوضح كردية وحماد (٢٠١١) أن وزارة التربية والتعليم الفلسطينية تعمل جاهدة على تطوير منظومة التعليم المهني وعلاقاته مع المجتمع المحلي والدولي، مؤكدا على سعي الوزارة لتطوير وتحسين أداء المدربين المهنيين ورفع كفاءتهم من خلال الدورات التدريبية وورشات العمل المتنوعة. كما وأن المدارس المهنية التابعة لوزارة التربية والتعليم تقدم لطلبتها برنامجا تعليميا مزدوجا يجمع بين التعليم الأكاديمي والتعليم المهني المتخصص مما يؤهل خريجيها للانخراط في سوق العمل والتخصص في مهنة ما من جهة والتحاقهم بمؤسسات التعليم العالي من جهة أخرى. حيث تقدم برامج مهنية متنوعة ما بين صيانة الحاسوب وراديو وتلفزيون وإلكترونيات صناعية وكهرباء، استعمال وكهرباء سيارات وميكانيكا سيارات واتصالات ونجارة وديكور. وتصميم أزياء وتجميل، والإنتاج النباتي والحيواني. وتسعى الوزارة من خلال اهتمامها بالتعليم المهني إلى زيادة فرص اختيار مهنة الحياة، بما يلبي رغبات وميول الطلبة، وبما يسهم في تطوير وتنويع الموارد البشرية المتاحة في فلسطين. ويوضح دويكات Dweakat (٢٠١٢) أن المسارات المهنية التي يلتحق بها الطلبة في المدارس المهنية التابعة للوزارة على النحو التالي: المسار المهني، المسار التطبيقي التلمذة المهنية.

وقد اعتمدت الدراسة على الدراسات الإدارة العامة للتعليم المهني والتقني، وزارة التربية والتعليم (٢٠٢٢)، وحماد والنخالة (٢٠٠٨)، والقريناوي وآخرون (٢٠١٨)، والعلمي ومجدلاني (٢٠١٠)، ومهنتي

أونلاين (٢٠٢١)، وEuropean Training Foundation (٢٠٢٠)، والأغا (٢٠١٨)، وكردية وحماد (٢٠١١)، وDweakat (٢٠١٢)، وShi (٢٠١٣) في صياغة فقرات هذا المقياس.

٢,٤ نموذج الدراسة

يوضح الرسم البياني ٢,١ نموذج الدراسة، التي تهدف لتحديد العوامل المؤثرة في رفع مستوى إقبال الطلاب نحو التعليم المهني والتقني ودور وزارة التربية والتعليم في إقليم الضفة الغربية –فلسطين، ولا يخفى على أحد أهمية الدور الذي تقوم به وزارة التربية والتعليم كمتغير معدل في التأثير على العلاقات السببية بين المتغيرات المستقلة (العوامل المؤثرة) والمتغير التابع (مستوى إقبال الطلاب نحو التعليم التقني والمهني) ، وهذه الأخيرة هي بمثابة الإسهام العلمة لهذه الدراسة والتي لم يسبق وأن تمت دراستها، حيث يؤدي التباين في آراء المبحوثين حول دور وزارة التربية والتعليم إلى وجود فروق في تقدير قيم العلاقات الإحصائية بين متغيرات الدراسة في نموذجها النظري، وهذا قد يسهم في الكشف عن أي من تلك الفروقات التي لها تأثير سلبي، كما سيساعد متخذي القرارات في التركيز على الاهتمام بها وتعزيز دور الوزارة من أجل زيادة إقبال الطلاب نحو هذا النوع من التعليم.

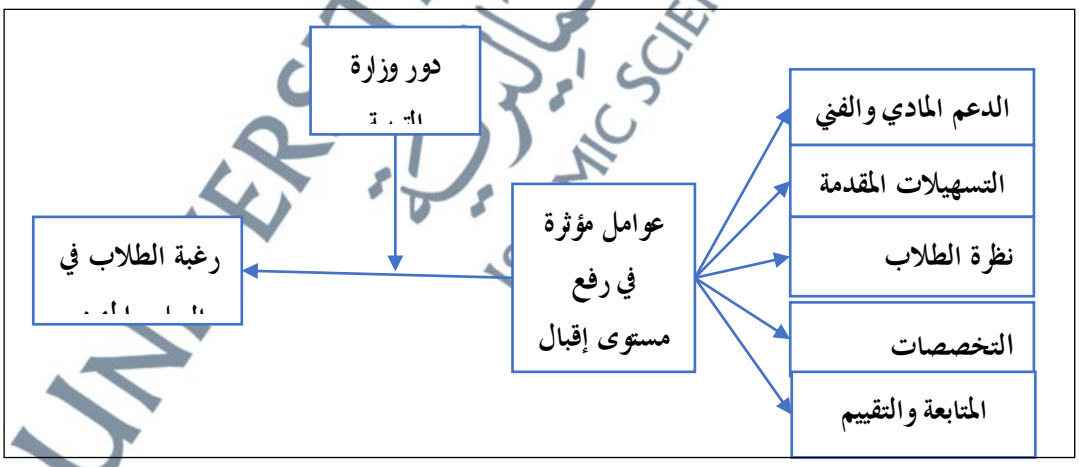

الرسم البياني ٢,١: الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة

٢,٥ نظرية الدراسة

٢,٥,١ نظرية تيدمان في التطور الوظيفي

تعتمد هذه الدراسة على نظرية تيدمان في التطور الوظيفي، والتي تعتبر أن التطوير الوظيفي هو عملية دمج تفاعل الشخصية والمجتمع بحيث ينظم المرء هويته مع العمل، من خلال التعبير عن هوية الأنا الخاصة به، ولكي يكون العمل مرضيًا، يجب أن يكون متوافقًا مع هوية الأنا الخاصة به ويعززها. كذلك تقول النظرية أن تنمية الشخصية نفسها هي عملية يتميز فيها الشخص ويختلف بمرور الوقت عن الآخرين، ويعبر عن نفسه بشكل فريد، وبالتالي يندمج مع الآخرين ويتكيف مع المجتمع المحيط.

يعتبر مدى كفاية مؤسسات التعليم المهني من المتغيرات التي تُشكل قرار المستقبل المهني للطالب، وهذا يندرج في مضمون نظرية تيدمان عندما تتحدث عن اندماج الطالب مع المجتمع المحيط، وهذا ما ذهب اليه نصرالله (٢٠١٨) في دراسته حيث ركز على دعم مؤسسات التعليم المهني والتقني، كذلك تطرق إخليل (٢٠١٧) للحديث عن تطوير البنية التحتية لمراكز التأهيل المهني، وتطوير الكوادر داخل المركز، وقد أوصى كل من خليفة وعبد العزيز (٢٠١٠) وفريتاكون وروزيز (٢٠٠٣) بضرورة تخصيص الموازنات الكافية لتطوير قطاع التعليم والتدريب المهني وتلبية احتياجاته ، وهذا ما استنتجه Constant et al. (٢٠١٤) هو أن تطوير مراكز التعليم المهني والتقني تؤدي لزيادة الإقبال عليه من قبل الطلبة.

كذلك من ضمن المتغيرات المؤثرة في التخطيط المهني للطلاب، هو التعرف على أسباب ضعف نسبة الطلبة المتوجهين على التعليم المهني، وهذا يتوافق مع نظرية تيدمان في الجزئية التي تتحدث عن رضا الشخص عن عمله، كذلك توصل Masdonati (٢٠١٠) أن اهم أسباب ضعف إقبال الطلاب على التعليم المهني هو صعوبات في التأقلم نتيجة الانتقال من التعليم إلى التدريب المهني، ومشاكل في التعليم أو بيئة العمل.

واستكمالا للعوامل التي تساعد الطالب في قراره المهني بعد المدرسة هو مقدار الوعي لديه ولدى المجتمع نحو التعليم المهني، وقد أشار تيدمان في نظريته الخاصة بالتطور الوظيفي إلى أهمية الاندماج مع المجتمع، كذلك قال نصرالله (٢٠١٨) إن العمل على تغيير المفاهيم الاجتماعية الخاطئة اتجاه التعليم المهني والتقني يزيد من نسبة الطلبة المتجهين نحو التعليم التقني، وقد توصل خليفة وعبد العزيز (٢٠١٠) إلى أن انخفاض نسبة إقبال الطلبة على التدريب المهني نتيجة استمرار النظرة المجتمعية الخاطئة للتدريب المهني على أنه مرتبط بتدني المستوى الأكاديمي، وأوصى Masdonati (٢٠١٠) بضرورة نشر الوعي بين الطلبة عن طبيعة التدريب المهني من خلال الحصص المدرسية، هذا واستنتجت .Alavi et al (٢٠١٢) أن الصورة التي تكونت في أذهان المعلمين والآباء عن هذا النوع من التعليم سلبية، أيضا خلصت Kagaari (٢٠٠٧) إلى أن وجوب توجيه الطلاب فنياً وتزويدهم بالمعلومات الكافية قبل الالتحاق بالتخصصات.

وفي نطاق تطبيق نظرية تيدمان، تأتي ملائمة البرامج المهنية المطروحة لمتطلبات سوق العمل كونها احد المتغيرات التي تعزز قضية (الأنا) التي أشار اليها تيدمان في نظريته، وأشار إلى ذلك أيضا إخليل (٢٠١٧) حينما قال أن هناك ضعف فيما يخص الملائمة بين مخرجات التأهيل المهني المقدمة لسوق العمل، كما استنتج بحر وأبو سويرح (٢٠١١) أن البرامج المقدمة من الدراسات العليا والكادر الأكاديمي واستخدام التقنيات والمستلزمات والمناهج الدراسية المتبعة في الجامعة تؤثر تأثيراً مباشراً على سوق العمل، هذا وقد أوصى الحداد (٢٠٠٩) بضرورة تطوير تخصصات مهنية تبعا لدراسات السوق مناسبة للإناث، إتاحة الفرصة للإناث كما هي متاحة لمذكور، كل ذلك للمساهمة في خلق فرص عمل للمتدربين بنوعيهما، كما أن أبا عصبة (٢٠٠٥) قد أشار إلى ضرورة اعتماد معايير مهنية تعكس متطلبات السوق المحلي من جهة، وتتوافق المعايير الدولية من جهة أخرى، وتطوير آليات تضمن وتضبط الجودة في نظام التعميم المهني ، كذلك فقد قال الظريف (٢٠١٠) أن هناك اختلاف واضح بين المهارات التي ينظر إليها أصحاب القرار

في مخرجات التعليم العالي من كلية إدارة الأعمال في سورية وبين المهارات المطلوبة في سوق العمل، وأوصى بضرورة عمل مصفوفة للمهارات المطلوبة في سوق العمل من خريجي إدارة الأعمال، أما التميمي (٢٠٠٩) فقد استنتج أن تدني الإنتاجية وارتفاع معدلات البطالة بين مخرجات التعليم والتدريب المهني، مع التأكيد على انه ستظل معدلات البطالة العربية آخذة بالارتفاع ما لم تتم مواءمة مستويات وجودة مخرجات التعليم والتدريب مع حاجة سوق العمل، كذلك خلُص عليطو وآخرون (٢٠١٤) بأن هناك ضعف واضح في دور التعليم المهني والتقني في تحقيق احتياجات سوق العمل على الرغم من وجود تشريعات وقوانين تؤهله للاضطلاع بدوره في تنمية مهارات العمل.

أما المتغير الأخير الذي ستتناوله هذه الدراسة في ظل نظرية تيدمان هو قياس كفاءة خريجي المدارس المهنية في سوق العمل، وقد تضمنت أفكار تيدمان هذا المفهوم عندما تحدث عن تميز الذات، أيضا فقد لخص التميمي (٢٠٠٩) الأسباب الأساسية لضعف تطور التعليم والتدريب المهني والتقني في الدول العربية هي انعدام المنافسة للقطاع الحكومي بسبب غياب القطاع الخاص وعدم اعتماد نظام جودة لقياس المخرجات مع سوق العمل وضعف قدرات رأس المال البشري للمدربين والمشرفين، كذلك حرص Shi (٢٠١٣) على التنويه لاستخدام نظام تقويمي شامل لجميع المجالات لتحقيق الأهداف الإنمائية، أما (ليو، ٢٠٠١) فقد أكد على أن مخرجات التعليم المهني لا تلبي احتياجات سوق العمل، كذلك توصل سيكمدت (١٩٩٨) إلى أن وجود بعض المقاييس المختلفة التي يمكن أن تكون مقترحات لمواجهة التحديات التكنولوجية التي تقابل التعليم والتدريب المهني.

٢,٦ فرضيات الدراسة

H١: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α≤٠,٠٥) للعوامل المؤثرة على مستوى إقبال الطلاب نحو التعليم المهني والتقني في إقليم الضفة الغربية الفلسطينية. ويتفرع من هذه الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية:

H١-١: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α≤٠,٠٥) للدعم المادي والفني على مستوى إقبال الطلاب نحو التعليم المهني والتقني في الضفة الغربية في فلسطين.

H١-٢: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α≤٠,٠٥) للتسهيلات المقدمة على مستوى إقبال الطلاب نحو التعليم المهني والتقني في الضفة الغربية في فلسطين.

H١-٣: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α≤٠,٠٥) لنظرة المجتمع على مستوى إقبال الطلاب نحو التعليم المهني والتقني في الضفة الغربية في فلسطين.

H١-٤: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α≤٠,٠٥) لتخصصات المطروحة على مستوى إقبال الطلاب نحو التعليم المهني والتقني في الضفة الغربية في فلسطين.

H١-٥: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α≤٠,٠٥) للمتابعة والتقييم على مستوى إقبال الطلاب نحو التعليم المهني والتقني في الضفة الغربية في فلسطين.

H٢: يؤثر دور وزارة التربية والتعليم (كمتغير معدل) على العلاقة بين العوامل المؤثرة ومستوى إقبال الطلاب نحو التعليم المهني والتقني في الضفة الغربية في فلسطين. ويتفرع من هذه الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية:

H٢-١: يؤثر دور وزارة التربية والتعليم (كمتغير معدل) على العلاقة بين الدعم المادي والفني ومستوى إقبال الطلاب نحو التعليم المهني والتقني في الضفة الغربية في فلسطين.

H٢-٢: يؤثر دور وزارة التربية والتعليم (كمتغير معدل) على العلاقة بين التسهيلات المقدمة ومستوى إقبال الطلاب نحو التعليم المهني والتقني في الضفة الغربية في فلسطين.

H٢-٣: يؤثر دور وزارة التربية والتعليم (كمتغير معدل) على العلاقة بين نظرة المجتمع ومستوى إقبال الطلاب نحو التعليم المهني والتقني في الضفة الغربية في فلسطين.

H٢-٤: يؤثر دور وزارة التربية والتعليم (كمتغير معدل) على العلاقة بين التخصصات المطروحة ومستوى إقبال الطلاب نحو التعليم المهني والتقني في الضفة الغربية في فلسطين.

H٢-٥: يؤثر دور وزارة التربية والتعليم (كمتغير معدل) على العلاقة بين المتابعة والتقييم ومستوى إقبال الطلاب نحو التعليم المهني والتقني في الضفة الغربية في فلسطين.

٢,٧ المنظور الإسلامي للتعليم المهني والتقني

كانت النظرة للحرفة قبل الإسلام نظرة ازدراء، فقد كان أكثر أهل القرى ينظرون إلى الحرف والمحترفين بها نظرة ازدراء كذلك، ويأنفون لذلك من التزاوج معهم، ويعيرون من يتزوج من امرأة أبوها قين أو نجار أو دباغ أو خياط، ويلحق هذا التعيير الأبناء كذلك، وينظرون هذه النظرة إلى المشتغلين بزراعة الخضر مثل البقول في الغالب، ثم جاء الإسلام باحترام الناس وتقديرهم على أساس التقوى " نَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ"، كما حث الإسلام على طلب العلم والعمل " فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ "، كذلك وقد جاءت السنة النبوية مؤيدة للقران الكريم ومكملة له في هذا المجال ، فعن المقدام رضي الله عنه : عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (ما أكل أحد طعاماً قط خيراً من أن يأكل من عمل يده ، وإن نبي الله داود عليه السلام كان يأكل من عمل يده) (صحيح البخاري، رقم الحديث ١٩٦٦)، كذلك فان القران الكريم والسنة النبوية قد اشتملا على كثير من المهن والحرف في

مواضع عديدة و بأساليب مختلفة ، لفتاً لنظر المسلمين لأهمية تلك المهن والحرف، ولإظهار الاهتمام بترسيخ عناية الإسلام بالعمل وفضله لدى أفراد المجتمع (علي، ١٩٩٣).

بالإضافة إلى ذلك، فانه يمكن النظر لموضوع التعليم التقني بمنظور التدافع الصناعي كأحد مكونات تطبيق سنة التدافع من منظور إسلامي، فالصناعة هي احتراف الإنسان في امر من الأمور التي يمارسها ويمهر فيها فقد جاء في المعجم الوسيط" (الصانع : من يصنع بيديه ومن يحترف الصناعة، جمعها صناع، الصناعة : حرفة الصناع، وكل عام أو فن مارسه الإنسان حتى يمهر فيه، ويصبح حرفة له (المعجم الوسيط، ٢٠٠٤)، وعرف الخنيني التقنية بقوله " علم أو فن الحرفة أو الصنعة، والصناعة والتقنية الحديثة أصبحت من اهم مقومات تقدم الأمم ورقيها، حتى إن بعض الأمم جعلت من الصناعة أولى اختياراتها في التدافع العالمي، وسخرت لذلك قدراتها حتى فاقت على غير ها في هذا المجال ، والصناعة سبيل لتسخير وتيسير الحياة, وهي مجال يحتضن الخبرات الفكرية والقدرات الجسدية في الشعوب والمجتمعات، ويسخرها لخدمة الأمة ورقيها، بل اصبح الصناعة من أبرز ميادين التدافع التي استطاعت بعض الأمم التفوق على غيرها من خلاله (البيانوني، ٢٠١٥).

كذلك فان احد الجوانب الهامة للجانب الإسلامي لموضوع الدراسة أن كلاً من الرسل والأنبياء والخلفاء الراشدين وعلماء المسلمين قد اشتغلوا بالمهن والحرف المختلفة، وأن الاتجاه إلى التربية المهنية وليد الفكرة أو الايدلوجية الإسلامية التي لا تهتم بالعلم النظري دون التطبيق، فقد أوجب الإسلام على كل فرد مسلم أن يسعى ويعمل ويجتهد ملتمساً الرزق ، حتى يغني نفسه ويسد حاجته وينفق على أسرته، أيضا أن الإسلام لا يقر علماً لا ينتفع به لذا كان المسلمون يتعلمون كل ما هو مثمر ومفيد لدينهم ودنياهم، حيث أن الإسلام قد جعل العمل على قدر الطاقة ، وهذا تكليف إلهي لذا ينبغي على المسلم أن يلتحق بالعمل الذي يناسبه أو يستطيع أداءه بكفاءة ومقدرة فلا ينبغي أن يختار عملاً لم يؤهل له ولا

يستطيع أداءه ولا يحسنه، كذلك فان السنة النبوية قد أتت بنماذج للمهن والحرف تضمنت الزراعة والصناعة والتجارة ، وقطاع الخدمات وغيرها من المهن والحرف المختلفة، وبناء عليه فأن التربية المهنية والحرفية في الإسلام قد قامت على أصول نفسية كان من أهمها (يماني،٢٠٠٨):

أ. دافعية الفرد للعمل بمهنة أو بحرفة.

ب. العلم بأصول المهنة.

ج. القدرة على القيام بمتطلبات المهنة.

د. مراعاة الفروق الفردية.

كما قامت على أصول اجتماعية واضحة كان من أهمها:

أ. النظرة الإسلامية للعمران.

ب. النظرة الإسلامية للإنسان.

ج. الإتقان.

د. الأخلاقية.

٢,٨ خلاصة الفصل الثاني

هذا الفصل عرض بعض الأدبيات التي تساهم في تعميق المفاهيم الأساسية لموضوع التدريب المهني والتقني من أكثر من جانب، وذلك لتسليط الضوء على ما توصل إليه المؤلفون في هذا الإطار.

كذلك فقد اشتمل هذا الفصل على شرح الإطار النظري للبحث والنظرية البحثية التي اعتمد عليها البحث وهي نظرية تيدمان، وتم ربط مكونات هذه النظرية مع المتغيرات الأساسية الخمسة التي تغطي أسئلة

الدراسة، كما تم الاستشهاد بالنتائج والأفكار والتوصيات التي تناولتها الدراسات السابقة المرتبطة بالعناوين الرئيسية للدراسة الحالية، وذلك وصولا لصياغة الفرضيات ونموذج الدراسة.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA